الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون- تيارت-

كلية :العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم التسيير

تخصص: إدارة أعمال

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

بن عتو خالدية

قرم فتيحة

تحت عنوان:

دور إصلاح بيئة أداء الأعمال في دعم للأداء التنافسي للاقتصاد الجزائري

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ. د. كلاخي لطيفة	**(أستاذ تعليم عالي -جامعة ابن خلدون تيارت)**	**رئيسا**
أ. ساعد محمد	**(أستاذ محاضر أ -جامعة ابن خلدون تيارت)**	**مشرفا و مقررا**
أ. قوادري رشيد	**(أستاذ محاضر أ -جامعة ابن خلدون تيارت)**	**مناقشا**

السنة الجامعية : 2023/2022

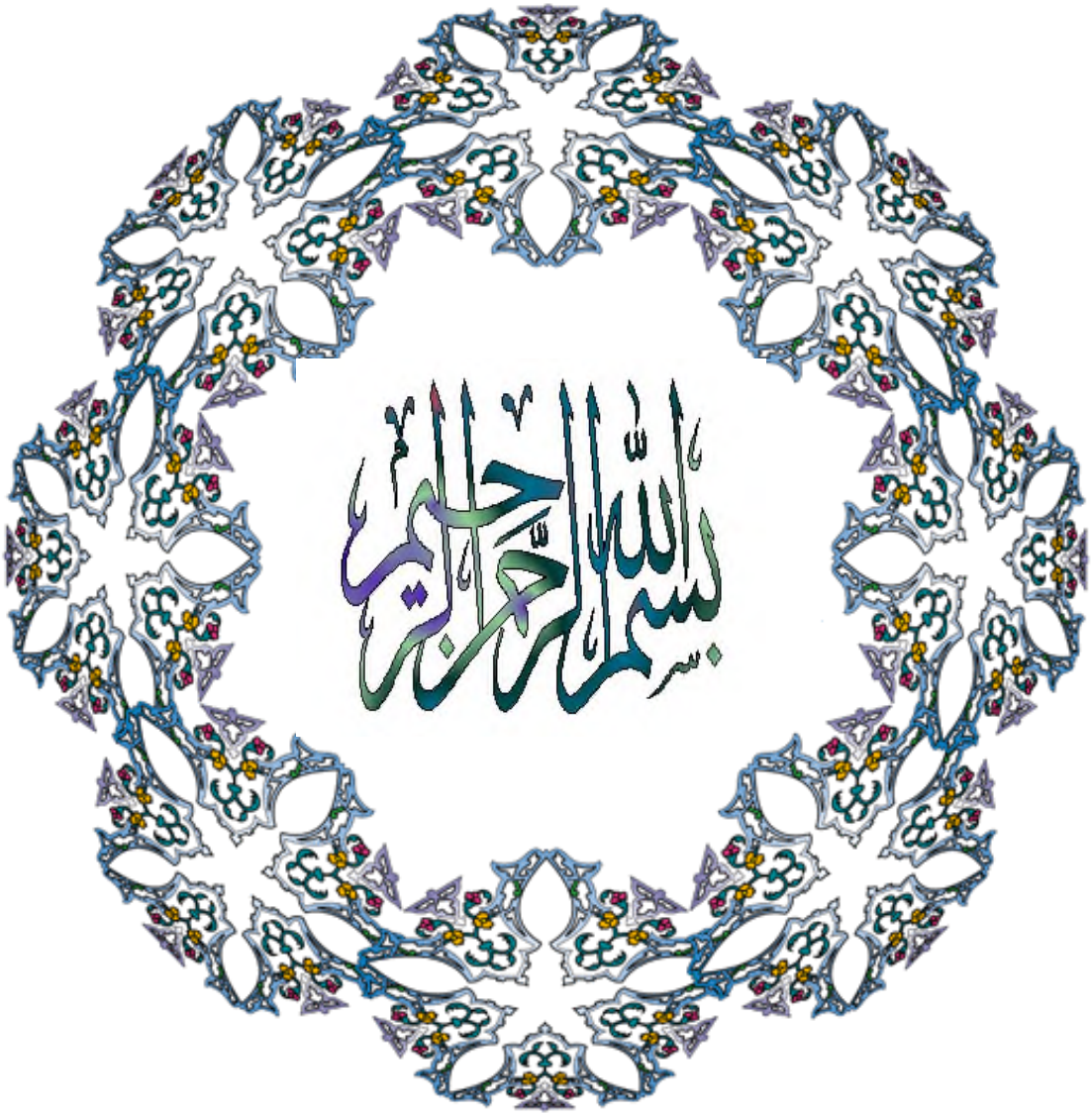
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وتقدير

قال تعالى لئن شكرتم لازيدنكم

ما شكر الله من لم يشكر الناس.

فعرفانا بالحق واقراها بالنعمة نحمد المولى العلي القدير الذي اعاننا على إنهاء عملنا هذا وهدانا سبيل النجاح ولئن كنا في مقامها هنا فإنه لا يسعنا الا ان نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف ساعد محمد على توجيهاته نصائحه القيمة في إتمام هذا العمل.

نشكرهم على تفانيهم في عملهم وتواضعهم وارشاداتهم في سبيل إخراج هذه المذكرة إلى النور فجزاكم الله عنا خير جزاء.

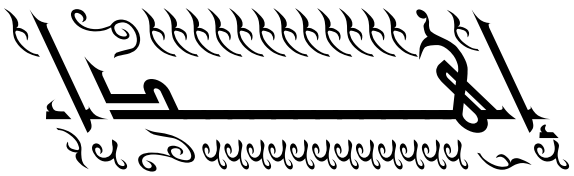

.

إلى التي رسمت بحنانها طريقي ولا تزال ...

وكللت بدعائها سماء حياتي، ولا تزال ...

إلى التي وهبتني من آيات صبرها ...

إلى الدرة الكامنة في قلبي أبدا ...

الحبيبة "أمي"

إلى من رفع راية التحدي والكفاح دوما، إلى من بقي صلبا وقويا رغم الصعاب والمحن.

إلى الذي منحني صفوة جلده فاستسهلت عظمة العلم وسعته إلى رجل حنون ...

إلى ذروة فخري وقوتي ...

الغالي "أبي"

إلى من شاطروني حياتي إلى الذين ألهموني العزة وحلاوة المنى أخواتي وإخوتي

إلى كل أصدقاء دربي

إلى كل طالب علم

إلى كل من يشاركني فلسفة الحياة

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضع

خالديـــــة

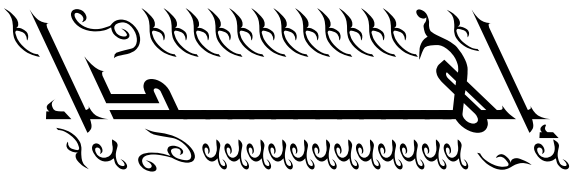

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى

أما بعد ...

الحمد لله الذي وفقني لتثمين هذه الخطوة في مسيرتي الدراسية بمذكرتي هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة.

إلى الوالدين الكريمين حفظهم الله وأدامهما نورا لدربي البربوع الذي لا يميل العطاء لأنهم بالراحة والهناء ولا يبخلان بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح الذي علماني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر.

إلى إخوتي الذين أهواهم من تقاسموا معي الحياة بحلوها ومرها وعاشوا حياتي بكل تفاصيلها.

دون أن أنسى زميلتي من شقت معي طريق النجاح والإبداع ومن تكاتفنا يدا بيد ونحن نقطف زهرة تعلمنا.

فتيحة

فهرس المحتويات

الشكر

إهداء

فهرس المحتيوات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: التأصيل النظري لمفهوم بيئة الأعمال والتنافسية

تمهيد 6

المبحث الأول: ماهية بيئة الأعمال 7

المطلب الأول: مفهوم بيئة الأعمال 7

المطلب الثاني: عناصر ومكونات بيئة الأعمال 8

المطلب الثالث: تحديات البيئة مجموعة الأعمال 11

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول التنافسية 13

المطلب الأول: مفهوم التنافسية 13

المطلب الثاني: خصائص التنافسية 16

المطلب الثالث: مؤشرات التنافسية 17

المبحث الثالث: التنافسية الدولية 23

المطلب الأول: مرحلة تطور الميزة التنافسية الدولية. 23

المطلب الثاني: الأسس العامة لبناء التنافسية الدولية. 24

المطلب الثالث: مناهج قياس التنافسية الدولية 28

خلاصة الفصل 35

الفصل الثاني: تحليل بيئة الأعمال في الجزائر وتأثيراتها على تنافسية الاقتصاد الوطني

تمهيد 37

المبحث الأول: تقييم مؤشرات الأداء المؤسساتي في ظل مؤشرات بنية الأعمال الجزائرية 38

المطلب الأول: مؤشر بنية الأعمال الجزائرية 38

المطلب الثاني: مؤشرات الأداء المؤسساتي في ظل بيئة الأعمال الجزائرية 42

المبحث الثاني: قراءة وتحليل لمؤشرات أداء الأعمال وانعكاساتها على الاستثمار الأجنبي المباشر 44

المطلب الأول: تحليل المؤشرات النوعية لأداء الأعمال في الجزائر 44

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الأداء المؤسساتي..... 48

خاتمة..... 51

قائمة المصادر والمراجع 54

الملخص

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
2–1	يمثل ترتيب الجزائر وفق مؤشرات الحرية الاقتصادية (2015	44
2–2	تصنيف الجزائر في مؤشرات مدركات الفساد للفترة (2017	45
2–3	مؤشر التنافسية للدولة الجزائرية (2016–2020)	46
2–4	تطور ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية لسهولة أداء الأعمال العالمي	46

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
2-1	محددات التنافسية حسب بورتر	25
2-1	محددات القدرات التنافسية حسب البنك العالمي	27

مقدّمة

تسعى معظم المؤسسات إلى تحقيق النجاح في عملياتها وأنشطتها وتكافح باستمرار لبناء مركز إستراتيجي تنافسي يضمن البقاء والنمو في الأداء في ظل البيئة التي تعمل فيها والمؤسسات المتميزة هي التي تسعى لإنجاز هذه الأهداف وبذلك يتطلب منها أن تمتلك رؤية بعيدة المدى، وقد ظهر الاهتمام ببيئة الأعمال في المؤسسات بالعديد من المراحل، وذلك بتطور الأساليب المتبعة في بيئة العمل بشكل مستمر، ودخول تقنيات ومناهج جديدة على المؤسسات من بين التطورات التي طرأت عليها الانتقال من جهود التسلسل الهرمي إلى بنية عمل أكثر مرونة.

يقاس نجاح التنمية الاقتصادية بما تستند عليه من البيانات والمعلومات والمؤشرات الإحصائية التي تلعب دورا هاما في عمليات التخطيط والمراقبة والتحليل للتطورات، وهو عامل أساسي لمعرفة مدى التطور الحاصل على مستوى المؤسسات والقطاعات والبلدان، وقد خضعت هذه البيئة إلى تطورات كثيرة على صعيد مكونتها وأبعادها نظرا لطبيعة التطور التكنولوجي والسياسي والاقتصادي والمعرفي الحاصل في الآونة الأخيرة، وظهور بعض التحديات على مستوى هذه البيئة والمتمثلة في ثورة المعلومات وندارة حدة المنافسة المحلية والعالمية، لذا فإن المؤسسة الاقتصادية مجبرة على فهم هذه البيئة بشكل جيد وإدراك أبعادها مما يساعدها على رسم إستراتيجية مناسبة واتخاذ قرارات سلبية.ذ

فالجزائر كبلد نامي عرف اضطرابات اقتصادية حادة، ترجع إلى ظروف داخلية وخارجية أبرزها المديونية التي تعتبر من أهم مشاكل التبعية، حيث كانت أول مرحلة انتقالية من نظام مركزي إلى اقتصاد السوق تتماشى مع هذه التحولات الكبرى، وتثبت سياسة الانفتاح نحو الخارج وتعديل قوانين سابقة نخصها تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، هذه عدة اتفاقيات متعددة الأطراف لخلق مناخ استثماري مناسب جذاب لرغبة تدفقات الاستثمارات الأجنبية في قطاعات أخرى، وهذا لا ينفي وجود تحديات تواجهها في خلق مناخ ملائم لأداء الأعمال ولذي بدوره يدعم النمو الاقتصادي من خلال التنويع الاقتصادي، فلهذا فإن فهم الأسباب التي أدت إلى فشل الإستراتيجيات المنتهجة، وأيضا مسألة بطء وتيرة التغيرات المؤسسية والتي تحدد الطريقة التي تتطور بها المجتمعات في الوقت الحالي لها دور في معالجة أوجه القصور لهذه الإصلاحات.

انطلاقا مما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:**ما مدى دور إصلاح بيئة الأعمال في دعم الأداء التنافسي للاقتصاد الجزائري في الفترة (2015-2022)؟**

وللإجابة عن هذه الإشكالية نطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما هي أهم الحلول المؤسساتية والاقتصادية في الدول العربية لترقية النمو الاقتصادي وتفعيل دور بيئة الأعمال في الجزائر؟
- هل تحظى مؤشرات الأداء المؤسساتي في ظل بيئة الأعمال تزيد من القدرة التنافسية للدول العربية؟
- ما هي أهم الطرق التي أتبعتها الجزائر من أجل تطوير مناخ بيئة أداء الأعمال؟

فرضيات الدراسة:

- فعالية مؤسسات الدولة تظهر من خلال تطبيق قواعد الشفافية والمساءلة وحكم القانون وجودة الخدمات المقدمة عن طريق الحلول المتبعة لتحسين وتطوير بيئة الأعمال.
- تفشي ظاهرة الإسراف والاختلاس يعتبران من أهم العوائق أمام تحسين البيئة الاستثمارية في الجزائر.
- الإصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية نتائج تكون في صالح بيئة الأعمال من الناحية الإيجابية والتي تزيد من قدرتها الإنتاجية للدول العربية وخاصة الجزائر مما يحقق تنمية اقتصادية.

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الموضوعية:

- الرغبة في دراسة الموضوع.
- الرغبة في إثراء المكتبة الجامعية من خلال هذا الموضوع.

الأسباب الذاتية:

- الاستفادة من هذا الموضوع.
- من أجل اكتساب ومعرفة بيئة الأعمال في الجزائر.

أهمية الدراسة:

إن إسهامات الدراسة تبين مدى مساهمة بيئة الأعمال في رفع عجلة التنمية، وذلك انطلاقا من الإصلاحات والسياسات المتبعة والتي طبقتها على جميع المستويات، هذا يجعلنا من تسليط الضوء على مختلف العوائق والمشاكل التي تعرقل مسار اقتصاديات الدول العربية، وبالأخص الجزائر كونها تمتلك الموارد المتاحة لكن سوء استخدامها وإدارتها كما أنها لا تخدم المصلحة

العامة بل إعادة توجيهها إلى مختلف المجالات التي تعمل على تحقيق نمو اقتصادي وذلك من خلال رفع القدرة من تنافسية الاقتصاد وتوفير مناخ لأداء الأعمال.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- التعرف على أهم الطرق المستخدمة في تطوير بيئة الأعمال.
- البحث عن الآثار الناجمة عن تطوير أداء بيئة الأعمال.
- معرفة أهم الإجراءات التي اتبعتها الدولة للحد من الفساد الاقتصادي.

حدود الدراسة:

الموضوعية: اقتصرت خلال هذا الموضوع دور إصلاح بيئة أداء الأعمال في دعم الأداء التنافسي للاقتصاد الجزائري على عينة من المؤشرات، حيث خلال الجانب النظري أخذت كل المؤشرات بينها خلال تطبيقها وتحليلها اقتصرت على مؤشرين أو ثلاث فقط خلال الفترة (2015-2022)، أما المؤشر الثاني خلال الفترة (2017-2022).

منهج الدراسة:

استنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي في الكثير من الأحيان، حيث أن المنهج الوصفي تطرقنا فيه في الفصل الأول، أما المنهج التحليلي استخدمناه في الفصل الثاني باعتباره دراسة تطبيقية تتطلب ذاك المنهج.

الدراسات السابقة:

- **الدراسة الأولى (2007) بلالي أحمد**، الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية بين مواردها الخاصة وبيئتها الخارجية.

تطرق الباحث إلى كيف يمكن للمؤسسة الاقتصادية مواجهة التحديات البيئية الراهنة وقوى المنافسة المختلفة، وبالاعتماد على مواردها الخاصة أن تحقق الميزة التنافسية المستدامة.

- **الدراسة الثانية (2008) Fahmi Ben Abdelkader**، عوامل إعاقة مسار التقدم في الدول النامية عامة والتركيز على الدول العربية في فهم التغيرات المؤسساتية، وتطرق إلى دراسة مقاربة الميكانيزمات الأداء المؤسساتي بين دول **PESM** و**PECO** وتوصل إلى أن هناك فرق شاسع بين المجموعتين محل الدراسة إذ تمتاز دول **PECO** بارتفاع في مستوى نوعية مؤسساتها مما أدى أيضا على المستوى الجيد للدخول الفردية، وبالتالي التحقق في مستوياتها وضعف أداء

المؤسسات العامة والخاصة **PESM** بانتقاء المغرب مع احتلالها المرتبة المشرفة في أداء مجموعة الدول العربية المختارة.

وما يميز هذه الدراسة عن دراستنا عن الدراسات السابقة أن ميكانيزمات الأداء المؤسساتي تركز على تحليل وتقييم أداء المؤسسات من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات، مثل مؤشرات الحرية الاقتصاية، ومؤشرات التنافسية والشفافية...الخ.

- **الدراسة الثالثة (2019) برهوم أسماء،** دور الابتكار التكنولوجي في تحقيق الميزة التنافسة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تطرقت إلى دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

صعوبات الدراسة:

- ضيق الوقت.
- الصعوبات في إيجاد المصادر والمراجع الملمة بالموضوع.

محتويات الدراسة:

من أجل تحقيق تهدف الدراسة قمنا بتقسيم مذكرتنا إلى فصلين، حيث كان عنوان الفصل الأول التأصيل النظري لمفهوم بيئة الأعمال والتنافسية، حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تناولنا فيه ماهية بيئة الأعمال والبحث الثاني تمحور حول مفاهيم أساسية حول التنافسية، والمبحث الثالث تطرقنا فيه إلى التنافسية الدولية.

بينما الفصل الثاني فكان معنون بـ: تحليل بيئة الأعمال في الجزائر وتأثيرها على تنافسية الاقتصاد الوطني، حيث قسم إلى مبحثين، المبحث الأول تقييم مؤشرات الأداء المؤسساتي في ظل مؤشرات بيئة الأعمال الجزائرية، والمبحث الثاني قراءة وتحليل المؤشرات أداء الأعمال وانعكاساتها على الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الأول

التأصيل النظري لمفهوم بيئة الأعمال والتنافسية

تمهيد:

للبيئة تأثير كبير لما تحتويه من متغيرات متعددة على المنظمات الأعمال وعلى مجمل القرارات التي يمكن أن تتخذها سواء أكان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر مما ألزم المنظمات أن تأخذ تأثير بيئي للأعمال بعين الاعتبار في مجال التخطيط لأعمالها المستقبلية، وأثره في تحقيق أهدافه، فقط تعظم دور النشاط الاقتصادي في عالم اليوم وتسارعت وتيرة المتغيرات فيه بشكل استدعائي من منظمات الأعمال المواكبة ما يحصل في البيئة المحيطة بها، وتختلف طبيعة هذه المتغيرات فمنها الاقتصادية السياسية، التكنولوجية والاجتماعية، كلما استجابت المنظمة لما يحدث لبيئتها كلها ضمنت استمرارها في السوق.

يقترن مفهوم التنافسية بالأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية مثل النمو والتشغيل رغم اختلاف وجهات النظر حول التنافسية، فإن المتفق عليه اليوم هو أن أي اقتصاد مزدهر هو الاقتصاد مصطلح التنافسية هي مجال الاقتصاد مع الانتشار ظاهرة العولمة حيث تقاربت الأسعار وزادت درجة الاعتماد المتبادل بين دول العالم، ومتجها إلى مزيد من التحرر التجاري والمالي، مما جعل الدول في منافسة قوية مع بعضها في تلك الأسواق عندها أصبحت التنافسية الأداء لمواجهة تلك المنافسة.

المبحث الأول: ماهية بيئة الأعمال

بيئة الأعمال تشير إلى الظروف والعوامل المحيطة التي تؤثر على تشكيل وتنظيم الأنشطة التجارية، وتتكون بيئة الأعمال من مجموعة متنوعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على الشركات والمؤسسات التجارية بمختلف أحجامها وأنواعها.

تشمل عناصر بيئة الأعمال العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والسياسية والقانونية والبيئية التي تؤثر على الأعمال التجارية، وفهم هذه العوامل والتعامل معها بشكل فعال يساعد الشركات ورجال الأعمال على اتخاذ القرارات الإستراتيجية وتحديد الفرص والتحديات التي تواجهها.

المطلب الأول: مفهوم بيئة الأعمال

لقد اختلفت وتعددت مفاهيم بيئة الأعمال ويعود سبب ذلك إلى تداخل مكوناتها فيما بينها، سنتطرق فيما يلي إلى عناصر ومكونات بيئة الأعمال وتحديات البيئة مجموعة الأعمال.

أولا: تعريف بيئة الأعمال:

لقد تعددت تعاريف بيئة الأعمال نذكر منها:

هي كل العناصر المحيطة بالمؤسسة التي تساهم بالرفع من قدرتها التنافسية، ابتداء من التشريعات والقوانين، الأوضاع الاقتصادية للدولة وعلاقتها مع الخارج والمؤسسات الدولية والاتفافيات المبرمة، الأوضاع الاجتماعية والأوضاع الإدارية[1].

إن بيئة الأعمال هي: مجموعة من الظروف والسياسات التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر، وهذه مسألة تتفاعل فيها العوامل الموضوعية مع العوامل النفسية، كما أن العناصر المكونة لهذا المناخ . تتفاوت من بلد لآخر نذكر منها: سياسات الاقتصاد الكلي (التضخم، سعر الصرف، سعر الفائدة)، الأنظمة والقوانين ذات العلاقة بالقرار الاستثماري، وعلى وجه الخصوص النظام الضريبي وقوانين العمل، والنظام القضائي ومدى ما يتمتع به من فعالية وسرعة في جسم المنازعات التي قد تواجه المستثمر[2].

البيئة هي مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى خلق الفرص والتهديدات للمنظمة حيث يركز هذا المفهوم على إبراز دور البيئة في رسم إستراتيجية منظمة ولكي تتمكن المنظمة من فهم البيئة المحيطة بها عليها أن تأخذ بعين الإعتبار عاملين أساسين هما درجة التعقيد البيئي والذي يتضمن وجود عدد كبير من متغيرات البيئة التي تؤثر في استراتيجيات المنظمة ونشاطاتها، أما العامل الثاني فهو الاضطراب البيئي والذي يشير إلى ديناميكية البيئة، أو معدل التغيير في العوامل المكونة لها، وتتمثل البيئة الخارجية العامة للمنظمة في تلك المتغيرات تنشأ وتتغير خارج المنظمة والتي تؤدي إلى تغيير حتمي في مسار المنظمة ولكن المنظمة لا تستطيع

[1]– حسن يوسف، داودي محمد، بيئة الأعمال كعامل محدد الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة لومبروس الأكاديمية، المركز الجامعي الجزائر، ص ص: 96–120.

[2]– جمال لطرش، بيئة الأعمال ودورها في استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017–2018، ص: 14.

أن تِثر فيها، وتتكون بيئة المؤسسة من مجموعة من المنظمات والفاعلين ووحدات حيث أن وجودها المؤطر قابل للتأثير في سلوك وأداء المؤسسة[1].

يعني مصطلح **بيئة الأعمال:** مجموعة القوى والعوامل والمؤسسات التي تكون خارجة عن سيطرة منظمة الأعمال وخارجة عن إرادتها، ولكنها تمارس تأثيرا كبيرا على أدائها ونموها. ويعرفها **Khith Davis** بأنها: مجموعة الظروف والأحداث والتأثيرات التي تحيط بمنظمة الأعمال وتؤثر على بقائها واستمراريتها.

وفق **BajordoWhob** يشير إلى بيئة الأعمال على أنها: إجمالي المتغيرات الخارجية لمنظمات الأعمال التي تؤثر على تنظيمها وتشغيلها.

كما عرفها **البنك الدولي** على أنها: مجموعة من العوامل الخاصة بموقع معين، والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح منظمات الأعمال بطريقة منتجة وخلق فرص العمل، التوسع، السياسات والسلوكات الحكومية وكذلك تأثير القوى على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على التكاليف، المخاطر والعوائق أمام المنافسين.

وحسب تعريف **ArthurM.Wentrmer:** (إن بيئة الأعمال تشير إلى مجموعة الظروف الإقتصادية، الإجتماعية، السياسية والتنظيمية التي تمارس فيها بيئة الأعمال نشاطها[2].

نستنتج من خلال تعاريف **بيئة الأعمال** :أنها الفضاء الذي تحمل من ضمنه الأعمال، والذي يؤثر في أدائها لمختلف فعالياتها الإقتصادية، ويتضح كذلك أنها هي مصدر جمع ما يدخل إلى مؤسسة وما يخرج منها، حيث يتم الحصول منها على المستلزمات اللازمة لممارسة استطاعتها، ويتضح لنا أيضا أنها: مصدر الفرص والحوافز والقيود والمخاطر المحددة لسلوك وأداء المؤسسة.

المطلب الثاني: عناصر ومكونات بيئة الأعمال.

من التعاريف السابقة يمكن استخلاص بصفة عامة عناصر تتفق بها بيئة الأعمال، وباعتبار أن هذه المتغيرات هي الوحيدة التي تؤثر على استمرارية المنظمة: حيث قسمت بيئة منظمات الأعمال إلى نوعين هما[3]:

1-**البيئة الخاصة:** وهي تشمل الزبائن ،الموزعين،الموردين، المنافسين الحكومة والاتحادات العمالية، وهي القوى التي تؤثر على المنظمة وبطريقة مباشرة في حصول المنظمة على مواردها المختلفة.

2-**البيئة العامة:** تعرف بكونها كل العوامل والأطراف التي هي خارج سلطة أصحاب وإدارة منظمات الأعمال ومهمة لبقائها، وتشتمل على الفئات الفرعية التالية:

2-1:العوامل الإقتصادية: قبل أن تبدأ أي شركة الإستثمار في بلد معين أو منظمة معينة أو حتى التخطيط لذلك، لابد أن تحتفظ بمعلومات كاملة وحديثة عن البيئة الإقتصادية والسياسية لهذة المنطقة أو البلد، ومن جملة

---

[1]- عطا الله، بن حبيب عبد الرزاق، تقسيم بيئة أعمال المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة سعيدة،ص،302

[2]- بوريش أحمد، لمربيتي نجلاء، تقييم إصلاحات بيئة الأعمال في الجزائر وفق مؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020، دراسة تحليلية احصائية باستخدام طريقة، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والإدارية، مج 9، ع1، جوان 2020، ص: 151.

[3]- جمال لطرش، مرجع سبق ذكره، ص: 06.

المتغيرات الإقتصادية التي يجب على شركات العلاقات العامة للعادات معرفتها، وكذلك فيما يتعلق بالنظم الإقتصادية والتي تقوم بالتخطيط المركزي وفي المنطقة الأوسط تقنع الدول الصناعية والأوروبية ولليابان، كما يجب معرفة أيضا مستوى التقدم الإقتصادي لهذه الدول والذي يرتبط مباشرة باستقرارها السياسي.

تشمل اجمالي التغيرات الإقتصادية المحيطة بالمنظمة مثل الوضع الإقتصادي العام والتضخم ومستويات الدخل، وأسعار الفائدة، والناتج المحلي الإجمالي، ومستوى البطالة ... وغيرها من العوامل المتعلقة بالسياسة المالية والنقدية، ومن أهمها[1]:

أ-مميزات المدفوعات على حركة التجار الدولية: إن الفارق بين الصادرات والواردات يعبر عن الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات وأي اختلال فهي تسعى الدولة لإحداث إجراءات لغرض الحصول على فائض كتقييد الإسترداد الذي يعطي الشعور بالأمان، كما له من نتائج سلبية فيما يخص ارتفاع أسعار المنتجات المحلية وانخفاض جودة المنتج النهائي، فكل هذه المتغيرات يلزم على المنظمة أخذها بعين الاعتبار لتعزيز مركزها التنافسي بعد مدة.

ب-توزيع الدخل القومي: يختلف توزيع الدخل القومي من بلد إلى آخر وإن تساوت كل منهم في قيمة متوسط الدخل القومي: ففي الدول النامية هناك فئتين من الأفراد، الأولى شديدة الثراء والأخرى شديدة الفقر، فتؤثر عملية وأساليب توزيع الدخل القومي في القدرة الشرائية للأفراد، وبالتالي في قدرتهم في الطلب على السلع والخدمات، وهذه المسألة تتطلب إدراك المنظمة وإمكانية تحليلها لإنعكاس ذلك على الحصة السوقية لها وعلى مركزها الإستراتيجي في السوق.

ج-السياسات المالية والنقدية للدولة: ألا وهي سياسات تتخذ لعلاج الوضع الإقتصادي في الدولة حيث تتضمن:

***السياسة النقدية:** تهدي إلى التحكم في قيمة النقود المطروحة للدول في المجتمع وعلى أسعار الفائدة مما يؤثر على قيمة النقود المتوفرة للإقتراض وعلى استثمار الفرص.

***السياسة المالية:** وهي تعتمد على النفقات الحكومية والضرائب، التي تعتبرها الحكومة من المبالغ التي تنفقها حيث تحدد نوع الصناعة التي يمكن أن تستفيد من هذا الإنفاق، وتعد هاتين السياستين أدوات الدولة في تنفقيذ سياستها الإقتصادية، وانعكاساتها على عمليات التنمية والتطور الإقتصادي في الدولة،

[1]- جمال لطرش، مرجع سبق ذكره، ص: 07.

هناك عوامل تتحكم فيهما يمكن سرد البعض منها في ما يلي[1]:

-الميل للادخار والإنفاق لدى الفرد..

-معدل التضخم.

-الضرائب والرسوم.

2-2:البيئة الإجتماعية والثقافية: حيث تشمل كل ما يتعلق بالسكان وقيمهم واتجاهاتهم، فالبيئة الإجتماعيةتشمل السكان من حيث أعدادهم وخصائصهم وحاجاتهم، أما البيئة الثقافية قد تشمل قيمهم وعاداتهم التي يتناقلونها عبر الأجيال، وتنعكس على سلوكهم اليومي.

فمنظمات الأعمال تقدم سلع وخدمات للسكان وفق حاجاتها ونوعها، حيث تؤثر على نوع الأعمال التي يمكن أن تقام، أي على الفرص المتوفرة لذلك، فمنظمة الأعمال بحاجة إلى دراسة جوانب مهمة في هذه البيئة، وتختلف الأعمال من حيث الأمور التي تهمها: فقد تحتاج منتج الألبان معلومات عن مجموعة السكان الذين يستخدمون إنتاجه وبغض النظر عن المؤشر التفصيلي كل الأعمال تحتاج الإهتمام بهذه البيئة.

* **عنـــاصرها:** تتكون من مجموعة من المتغيرات التي تشكل السلوك والأداء في كل بيئة وهذه العناصر هي :

***الديـن:** قد تنفرد بعض المجتمعات بدين واحد أو قد تتعدد فيها الأديان، ومن الأديان التي تسود اليوم في مختلف أنحاء العالم: الإسلام، المسيحية، الهندوس أو اليوذية إلى جانب أديان ومعتقدات أخرى.

***القيم والإتجـاهـات:**القيم هي معايير على ضوئها يقاس السلوك، وتساعد هذه القيم على شكل الإتجاهات، وهنا تقع على المدير الدولي مسؤولية أن يتولى تشخيص القيم التي تسود في الدولة التي ينوي ممارسة النشاط فيها.

***اللـغـة:** هي وسيلة الإتصال في المجتمع الواحد الذي يشتمل على خصائص ثقافية وإجتماعية محددة، علما أنه قد توجد عدة لغات في المجتمع الواحد، ونفترض هذا التباينات والتشابهات لذا يجب دراسة وتحليل أصل اللغة وانتشارها للإستفادة في إختيار طريقة الدخول إلى البلد المضيف.

***التعـلـيم:** يمكن توضيح جوانب الإختلاف والتباين في مستوى التعليم في المجتمع الواحد من خلال نسبة المتعلمين فيه.

***المنظـمـات الإجتـمـاعيـة:** يعد انتشار المنظمات الإجتماعية في مجتمع ما انعكاسا لمستوى الحضارة السائدة فيه، إذ تعمل المنظمات الإجتماعية على تحديد أدوار الأفراد وسلوكياتهم.

2-3:العوامـل القـانـونيـة: وتتمثل هذه العوامل في التشريعات والقوانين التي تضعها الحكومة وأسلوب الحكم والفلسفة التي يسند إليها نظام الحكم.

ونعني بذلك تأثير التشريعات القانونية على أعمال المؤسسة من حيث دفع قوانين قد تعيق أو تعرقل عمل المؤسسة أو تضع قيودا على نشاطها أو تلك التي تساعد المؤسسة كالعناية بنمو القطاع الخاص.

[1]- جمال لطرش، مرجع سبق ذكره، ص: 08.

ومن أهم العوامل التي تؤثر في منظمات الأعمال:

*قوانين الإستثمار.

*قوانين العمل.

*قوانين الضرائب.

*قوانين التصدير والإستراد.

*قوانين حماية حقوق الملكية الفردية وغيرها من القوانين.

2-4: العوامل التكنولوجية: والمقصود بها تكور التكنولوجيا والتطور العلمي للمجتمع.

وتتضمن المعرفة بالاختراعات والاكتشافات الجديدة وبسرعة التطور التكنولوجي، وكيفية الإبداع في تقديم منتجات جديدة وخدمات متميزة ومتزايدة مما يعكس الإضافة التي يتوقعها الزبون في ضوء هم البيانات والمعلومات التي بحوزة المنظمة المعنية.

حين أن التكنولوجيا بمفهومها الواسع تؤثر بشكل كبير على المنظمة حيث تعرف على أنها مجموعة المعرفة والأدوات التي يؤثر بها الإنسان في الإشياء المختلفة المكونة لعالمه الخارجي، ويسيطر بواسطتها على المادة لتحقيق النتائج المخطط لها مسبقا، وبتعبير آخر تعني التطبيق والإستخدام العلمي المنظم للمعرفة الإنسانية في المجالات أو المهام العلمية أو التكنولوجيا على إختلاف منتوجاتها من المستوى الفردي، حيث يقصد بها هنا المهارات الشخصية والمعرفة التي يمتلكها الفرد في التنظيم، فهي الطريقة التي يحول بها المدخرات إلى مخرجات تسمح للمنظمة في انتهاز العديد من الفرص الجيدة لها وقد تختلف أيضا، تحديات كبيرة سواء من ناحية الموارد البشرية أو من حيث الصناعات الجديدة التي يمكن أن تتنافس المنظمات بما تملكه من وسائل تقنية وحديثة[1].

المطلب الثالث: تحديات البيئة مجموعة الأعمال.

نظرا لكون البيئة تضم مجموعة من المتغيرات والظروف الإقتصادية والاجتماعية، السياسية والثقافية التي تحيط بالمنظمة ولا يمكن التحكم فيها، فهي تمر بعدة تحديات سواء كانت تتعلق بالبيئة الداخلية أو الخارجية.

أولا: تحديات تتعلق بالبيئة الخارجية لمنظمة الأعمال: وتتضمن ما يلي[2]:

1-عولمة المنافسة: تعتبر عولمة المنافسة مرحلة متقدمة من العولمة الإقتصادية تزول فيها الحدود الجغرافية أو الوطنية أمام أنشطة المؤسسات، مشكلة بذلك تحديا سوقيا بارزا، ومن أهم ملامحها:

1-1-تحرير المبادلات التجارية على نطاق واسع :

[1]- جمال لطرش، مرجع سبق ذكره، ص: 09.

[2]- المرجع نفسه، ص: 10.

فمن أهم مظاهر العولمة تحرير المبادلات ورفع القيود عن التجارة الخارجية وذلك من خلال اتفاقيات لجأت وللمنظمة العالمية للتجارة، أو من خلال صندوق النقد الدولي والبناء الدولي، وقد عزز هذا الاتجاه تفكك المعسكر الشيوعي.

1-2-انحصار دور الدولة في الاقتصاد:

منها هيئة النموذج الرأسمالي حيث تراجع دور الدولة، ولم يعد بمقدورها حماية المنظمات من المنافسة الأجنبية، مما يعني أن منظمات الأعمال في البلدان النامية أصبحت مهددة في أسواقها المحلية.

1-3-الخوصصة وتعاظم دور القطاع الخاص:

بالمقابل فقد سجل القطاع الخاص تسارعا ملحوظا في زيادة أهميته واسترجاع مكانته عبر العالم، وتكرس ذلك مع تسارع عمليات الخوصصة التي أصبحت شأنا عالميا.

2-انتشار الشركات متعددة الجنسيات:

تشكل الشركات متعددة الجنسيات مظهرا بارزا في الأسواق الدولية خاصة في البلدان النامية، فأصبحت تهيمن أسواقها بفعل نفوذها الاقتصادي، المالي والسياسي، كما بدأ تزايد اتجاه الشركات بشكل كبير نحو كل من الاندماج والاستحواذ لتدعم مراكزها التنافسية في الأسواق، وقد أصبحت الأعمال الدولية تتمركز في أيدي عدد قليل من الشركات متعددة الجنسيات، مما أدى لظهور احتكار بسبب امتلاك هذه الشركات لرؤوس أموال ضخمة واستثمارات في دول مختلفة.

ثانيا : تحديات تتعلق بالبيئة الداخلية لمنظمة الأعمال:

تواجه منظمات الأعمال حاليا تحديات متعددة ومختلفة أهمها[1]:

*تزايد دور النقابات واتحادات العمال حيث أصبحت تشكل قوة.

*الضغط على منظمات الأعمال وتؤثر بشكل كبير على سير أعمالها واستراتيجياتها.

*انمتقال المنافسة من الأسواق المحلية إلى الأسواق العالمية مما ألزم منظمات الأعمال بضرورة الإهتمام بالمتغيرات العالمية، مثل تحقيق الجودة وضمان البقاء في الأسواق.

*إتمام العمل الإداري وترسيخ متطلبات الإدارة الإلكترونية وتطور طرق العمل الإداري.

*تزايد أهمية الشفافية في العمل الإداري المهيكلة بوضوح في قوانين الإجراءات والسماح للمعلومات بالتدفق الحر والإبقاء عن الغموض ولتعميم على المشكلات.

[1]- جمال لطرش، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول التنافسية.

سوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلى تسليط الضوء على مفاهيم التنافسية، حيث أجبرت الطبيعة الديناميكية لبيئة الأعمال المعاصرة إلى ضرورة الاهتمام بتطوير تنافسيتها وذلك من أجل مواجهة المنافسة الحادة في الأسواق والصمود في وجه المنافسة وإلى ذلك سنتناول:

*** أنواع التنافسية.**

*** أهم خصائصها.**

*** أهم مؤشراتها.**

المطلب الأول: مفهوم التنافسية

1- تعريف التنافسية: تعددت التعاريف المتعلقة بالتنافسية وذلك لإختلاف وجهات نظر الكتاب والباحثين الذين تناولوا هذا الموضوع وفيما يلي مجموعة من التعاريف:

*التنافسية هي القدرة على الصمود أمام المنافسين بغرض تحقيق الأهداف من ربحية ونمو واستقرار وابتكار وتجديد[1].

*ويرى أحمد سيد مصطفى أن التنافسية هي قدرة المنظمة على المغازلة السريعة للصمود من خلال ارضائهم وكسب ولائهم[2].

كما يقصد بالتنافسية الجهود والإجراءات والإبتكارات والضغوط وكافة الفعاليات الإدارية والتشريعية والإنتاجية والابتكارية والتطويرية التي تمتاز بها المنظمات من أجل الحصول على شريحة أكبر ورقعة أكثر اتساعا في الأسواق التي تهتم بها[3].

كما يقصد بالتافسية الجهود والإجراءات والإبتكارات والضغوط وكافة الفعاليات الإدارية والتسويقية والإنتاجية والإبتكارية والتطويرية التي تمارسها المنظمات من أجل الحصول على شريحة أكبر ورقعة أكثر اتساعا في الأسواق التي تهتم بها[4].

أصبحت عبارة تنافس أو تنافسية ذات وقع متزايد الأهمية في عالم اليوم، إلا أنه من الصعب تتبع الأصول التاريخية لهذا المصطلح وبالرجوع إلى الكتابات المتعلقة يمكن ملاحظة أن هذا المفهوم ارتبط بأمرين:[5]

1-إن ظهور مفهوم التنالفسية الدولية برز مع تفجر قضية العجز الكبير في الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية في الفترة (1981-1987) وزيادة المديونية الخارجية.

---

[1]- فريد النجار، المنافسة والترويج التطبيقي، مؤسسة الجامعة، الإسكندرية، 2020، ص: 11.

[2]- أحمد سيد مصطفى، التسويق العالمي مدخل بناء القدرة التصديرية، شركة ناس للطباعة، مصر، 2000، ص: 121.

[3]- علي سلامي، إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية، دار الغريب، القاهرة، 2001، ص: 101.

[4]- المرجع نفسه، ص: 101.

[5]- طارق نوري، دور الحكومة الدائمة للتنافسية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002، ص: 05.

2-كنتيجة لها أطلق علية النظام الإقتصاد العالمي الجديد في بداية التسعينيات خاصة عند انهيار الكتلة الشيوعية.

كما عرفAndraTysonlaura: التنافسية على أنها القدرة على انتاج السلع والخدمات التي تواجه اختبار المنافسة الدولية بشكل يتمتع فيه سكان الدولة بمستوى معيشة مستدام، بينما تمثل تنافسية المؤسسة في مدى قدرتها على مواجهة المنافسة سواء في الأسواق الداخلية أو الخارجية[1].

كما عرفها على السلمي: بأنها هي المهارة أو التقنية أو المورد المتميز الذي يتيح للمنظمة انتاج قيم ومنافع للعملاء تزيد عما يقدمه لهم المنافسون ويؤكد تميزها واختلافها عن هؤلاء المنافسين من وجهة نظر العملاء الذين يتقبلون هذا الاختلاف والتميز، حيث يحقق لهم المزيد من المنافع والقيم التي تتوقف على ما يقدمه لهم المنافسون الآخرون[2].

كما عرفها نبيل مرسي خليل: على انها ميزة أو عنصر تفوق المؤسسة يتم تحقيقه في حالة اتباعها لاستراتيجيات معينة للتنافس.[3]

إن تعريف علي السلمي يركز على خلق القيمة للعميل في حين التعريف الثاني وهو لنبيل مرسي خليل فيركز على أحد مصادر القدرة التنافسية والمتمثل في استراتيجية التنافس.

تعددت التعاريف المتعلقة بالتنافسية وهذا نظرا لاختلاف الكتاب والباحثين الذين تناولوا هذا الموضوع ومن خلال مجمل التعاريف التي وجدتها تبين لي:

-بأن التنافسية هي قدرة المؤسسة أو القدرة على الإنتاج والتنافس والإرضاء وتفوق المؤسسة وهذا من خلال اتباعها لاستراتيجية معينة للتنافس.

2-أنـواع التنافسية:

العديد من الكتابات ميزت بين عهدة أنواع من التنافسية منها:

تنافسية التكلفة أو السعر: فالبلد ذو التكاليف المنخفضة يتمكن من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل.

التنافسية غير السعرية: وتتمثل في:

التنافسية النوعية: وتشمل إضافة إلى النوعية والملائمة وتسهيلات التقديم عنصر الابتكارية، فالبلد ذو المنتجات المبتكرة وذات النوعية والأكثر ملائمة للمستهلك بوجود المؤسسات المصدرة ذات السمعة الحسنة في السوق، يتمكن من تصدير سلعة حتى ولو كانت أعلى سعرا من السلع المنافسة.

---

[1]- سمالي، أثر التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية وتنمية الكفاءات على الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، مدخل الجودة والمعرفة، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص تسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص: 04.

[2]- السلمي علي، تطوير أداء وتجديد المنظمات، النشر، دار قباء،ط1، القاهرة، 1998، ص: 205.

[3]- مرسي نبيل خليل، هل يمكن للشركة النجاح بدون إعداد خطة استراتيجية، دار المعرفة الاجتماعية، 1995، ص: 105.

التنافسية التقنية: حيث تتنافس المشروعات من خلال النوعية في صناعات عالية التقنية.[1]

في حين هناك من يميز بين التنافسية الظرفية والتنافسية المستدامة حيث أن:

التنافسية الظرفية: وهي التنافسية الجارية تركز على مناخ الأعمال وعمليات الشركات واستراتيجياتها وتحتوي على عناصر مثل: التكلفة، النوعية، الحصة السوقية....

التنافسية المستدامة: وهي التنافسية التي ترتكز على الابتكار ورأس المال البشري والفكري، وتحتوي على عناصر متنوعة أهمها: التعليم، رأس المال البشري، الإنتاجية،البحث والتطوير، الطاقة، الابتكارية وقوى السوق....[2]

2-2-أنـواع التنافسية:

يوجد عدة أنواع من التنافسية وذلك حسب مجال البحث، حيث يمكن التمييز بين التنافسية حسب معيار السعر أو التنافسية الجارية وذلك كما يلي:

1-حسب معيـار السعر:

تنقسم حسب معيار إلى التنافسية السعرية والتنافسية غير السعرية وذلك كما يلي:

التنافسية السعرية: إن التنافسية السعرية تعني أنه يمكن للبلد ذي التكاليف الأقل من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل من البلدان الأخرى، كما أن سعر صرف العملة الوطنية له تأثير كبير على قدرتها التنافسية.

التنافسية غير السعرية: تنقسم التنافسية غير السعرية إلى التنافسية النوعية والتنافسية الثقافية ويمكن التمييز بينهما كما يلي:

التنافسية النوعية: تعتمد التنافسية النوعية على إنتاج منتجات ذات جودة مرتفعة ذلك تصدير المنتجات المبتكرة ذات النوعية الجيدة بأسعار مرتفعة.

التنافسية الثقافية: تعتمد التنافسية الثقافية على الصناعات عالية الثقافة ذات القيمة المضافة المرتفعة.

2- التنافسية الكامنة والتنافسية الجارية:

تنقسم إلى التنافسية الكامنة والتنافسية الجارية وذلك كما يلي:

التنافسية الكامنة: ترتكز التنافسية الكامنة على العوامل التي تهتم في زيادة التنافسية على المدى الطويل، مثل: الاستثمار في رأس المال البشري، الابتكار.

التنافسية الجارية: تركز على مستوى التنافسية الحالية، ومناخ الأعمال وعمليات الشركات واستراتيجياتها.[3]

---

[1]- كمال رزيق، تنافسية الجزائر ضمن مقتضيات التنافسية الدولية كمؤشر للأداء المتميز، مداخلة في المؤشر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 9 مارس، ص: 326.

[2]- وديع محمد عدنان، القدرة التنافسية وقياسها، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط،الكويت، 2002، ص: 7.

[3]- المرصد الوطني للتنافسية، 2007، التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري، برنامج الأمم المتحدة الألماني وهيئة تخطيط الدولة 2008، ص26.

هناك العديد من الأنواع للتنافسية، لكن من خلال ما تطرقت له تبين لي أن أنواع التنافسية هي كالتالي:

التنافسية السعرية: تعني أن البلد الذي له تكاليف قليلة يتمكن من التصدير إلى البلدان الخارجية.

التنافسية غير السعرية: تنقسم إلى:

تنافسية نوعية: وهي التنافسية التي تعتمد على الإنتاج المرتفع والمبتكر.

تنافسية التقنية: تشمل هذه التنافسية على الصناعات عالية التقنية.

كما وجدت أيضا أنواع عديدة ومنها :

*التنافسية الكامنة.

*التنافسية الجارية.

*التنافسية الظرفية.

*التنافسية المستدامة.

المطلب الثاني: خصائص التنافسية.

سوف نتطرق من خلال هذا المطلب إلى أهم خصائص التنافسية وهي كالتالي:

– أن تكون مستمرة ومستدامة بمعنى أن تحقق المؤسسة الصدق على المدى الطويل وليس على المدى القصير فقط.

– إن المميزات التنافسية تتسم بالبقية مقارنة بالمنافسين أو مقارنتها في فقرات زمنية مختلفة، وهذه الصفة تجعل فهم المميزات في إطار مطلق صعب التحقيق.

– أن تكون متجددة وفق معطيات البيئة الخارجية من جهة وقدرات وموارد المؤسسة الداخلية من جهة أخرى.

– أن تكون مرنة بمعنى إخلال التنافسية بميزة تنافسية أخرى، سهولة وسير وفق اعتبارات التغيرات الحاصلة في البيئة الخارجية أو تطور موارد وقدرات المؤسسة من جهة أخرى.

– أن يتناسب استخدام هذه الميزات التنافسية مع الأهداف والنتائج التي تريد المؤسسة تحقيقها في المدى القصير والبعيد[1].

للميزة التنافسية جملة من الخصائص نذكر منها:

– مستمرة ومستدامة بمعنى أن تحقق المؤسسة الصدق على المدى الطويل.

– المميزات التنافسية تتسم بالنسبية مقارنة بالمنافسين أو في الفترات الزمنية المختلفة، وهذه الصفة تجعل فهم الميزة التنافسية في إطار مطلق صعب التحقيق.

– متجددة وفق متطلبات البيئة الخارجية من جهة وقدرات وموارد المؤسسة من جهة أخرى.

– مرنة يمكن احلالها بسهولة.

– أن يتناسب استخدام هذه الميزا التنافسية مع الأهداف والنتائج المراد تحقيقها.

[1]– طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي إدريس، الإدارة الإستراتيجية منظور منهدي متعامل، 2009، دار وائل للنشر، الطبعة2، عمان، الأردن، ص 309.

- نادرة وصعبة التحقيق.[1]

وهناك من حدد خصائص الميزة التنافسية أيضا:

- أن تخلق قيمة مدركة من قبل الزبون فضلا عن القيمة للمؤسسة.
- تقدم الملائمة الفريدة بين موارد المؤسسة والفرص في البيئة.
- تتبع من داخل المؤسسة وتحقق قيمة لها وتؤدي إلى تحقيق التفوق والأفضلية على المنافسين.

تنعكس في كفاءة أداء المؤسسة وفي أنشطتها أو فيما تقدم للعملاء أو في كليهما.[2]

المطلب الثالث: مؤشرات التنافسية

سوف نتطرق من خلال هذا المطلب إلى أهم مؤشرات التنافسية.

إن قياس تنافسية المنظمة يعتمد على مجموعة من المؤشرات تتمثل في الربحية، التكلفة، الانتاجية والحصة السوقية، وفيما يلي تفصيل ذلك:

1*الربحية:

تعد الربحية مؤشرا هاما وكافيا على التنافسية الحالية للمنظمة، فإذا كانت ربحية المنظمة التي تبحث عن البقاء ينبغي أن تمتد إلى فترة من الزمن، فإن القيمة الحالية لأرباح المنظمة تتعلق بالقيمة السوقية لها، كما تعتمد المنافع المستقبلية للمنظمة على إنتاجيتها تكلفة عوامل الإنتاج جاذبية المنتجات، ولمدة أطول الإنفاق على البحث والتطوير بارعات الاختراع.

[1]– برهوم أسماء، دور الإبتكار التكنولوجي في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة. 2019.

[2]– باديس مجاني ورحمة طبول، تأثير الموارد البشرية والميزة التنافسية في البنوك الجزائرية، الجزائر، 2017.

2*تكلفة الصنع:

تميزت كلفة الصنع بالمقارنة مع تكلفة المنافسين مؤشرا على تنافسية المنظمة في فرع نشاط ذي انتاج متجانس، ما لم يكن ضعف التكلفة على حساب الربحية المستقبلية للمنظمة ويمكن لتكلفة وحدة العمل أن تمثل بديلا جيدا عن تكلفة الصنع المتوسطة عندما تكون تكلفة اليد العاملة تمثل النسبة الأكبر من الإجمالية.

3*الإنتاجية:

تقيس الإنتاجية الكلفة للعوامل الفاعلة التي تحول المنظمة فيها عوامل الانتاج إلى منتجات تبدو هذا المفهوم لا يوضح مزايا ومساوئ تكلفة عناصر الإنتاج.

كما أنه إذا كان الإنتاج يقاس بالوحدات الفيزيائية مثل الأطنان أو الأعداد من الوحدات (تلفزيونات مثلا) فإن الإنتاجية الإجمالية للعوامل لا توضح شيئا حول جاذبية المنتجات المعروضة من طرف المنظمة.

ومن الممكن مقارنة الإنتاجية الكلية للعوامل أو نموها لعدة منظمات على المستويات المحلية والدولية، ويمكن ارجاع نموها سواء إلى المتغيرات التكنولوجية وتحرك دالة التكلفة نحو الأسفل أو إلى تحقيق وفرات الحجم إلى التكلفة الحدية[1].

4*الحصة من السوق: تعتبر من أوضح وأهم مؤشرات التنافسية للمنظمة، فإذا كانت المنظمة تمتلك أكبر حصة من السوق فإنها تنافسية ورائدة، أما إذا كانت حصتها السوقية منخفظة فنقول أن تنافسية المنظمة ضعيفة .(يتوقف ذلك على الظروف التي تنشط عليها المؤسسة).

من الممكن لمنظمة أن تكون مربحة ومستحوذة على جزءها من السوق الداخلية بدون أن يكون تنافسيا على المستوى الدولي بسبب الإجراءات الحمائية للسوق المحلية تجاه التجارة الدولية، كما يمكن للمنظمة الوطنية أن تكون ذات ربحية آنية ولكنها غير قادرة على الاحتفاظ بالمنافسة تجاه تحرير التجارة أو بسبب أحوال السوق، لذلك ينبغي مقارنة تكاليف المشروع مع تكاليف منافسية للدولتين.

وعندما يكون هناك حالة توازن تعظم المنافع ضمن قطاع نشاط ما ذي انتاج متجانس، فإنه كلما كانت التكلفة الحدية للمنظمة ضعيفة بالمقارنة بتكاليف المنافسين كلما كانت حصته من السوق أكبر وكانت المنظمة أكثر ربحية مع إفتراض تساوي الأمور الأخرى، فالحصة من السوق تترجم إذا المزايا في الإنتاجية أو في تكلفة عوامل الإنتاج[2].

[1]– محمد عدنان وديع، القدرة التنافسية وقياسها، مجلة جسر التنمية، العدد211، المعهد الوطني للتخطيط، الكويت، 2003، ص 11.

[2]– المرجع نفسه، ص 11.

3-مـؤشرات قياس التنافسية:

حاولت العديد من الدراسات والأبحاث أن تطور مؤشرات مختلفة لقياس التنافسية، ولما اختلفت الآراء حول ايجاد تعريف محدد ودقيق لمصطلح التنافسية، فقد تباينت الآراء أيضا حول إيجاد مؤشرات تقيس التنافسية خاصة وأنه تم الأخذ بعين الاعتبار مسألة قياس التنافسية حسب مستوى التحليل أي على مستوى المؤسسة والقطاع والدولة ككل، هذه المؤشرات تضع العديد من المتغيرات والعوامل الكمية والنوعية، وفيما يأتي ذكر لأهم تلك: الأنشطة الاقتصادية المختلفة تمتلك في مجملها ميزة تؤهلها للمنافسة على الصعيد الدولي، المؤشرات على المستوى المؤسسة،القطاع، الدولة.

مؤشرات تنافسية المؤسسة: تتضمن هذه المؤشرات قياس مدى كفاءة المؤسسة في صياغة وتنفيذ الإستراتيجيات التنافسية التي تعكس التكلفة والربحية والحصة السوقية التي نوجزها في ما يلي:

***مؤشر التكلفة:** تلعب التكلفة دورا هاما كمؤشر تنافسي لأنه لا يمكن تحديد أسعار تنافسية دون ضبط مستمر للتكاليف لذلك نجد الكثير من المؤسسات تستهدف أن تكون الرائدة في خفض عنصر التكلفة بين منافسيها لتحقيق مركز تنافسي يضمن لها البقاء في السوق الدولي .

***مؤشر الربحية:** تشكل الربحية مؤشرا كافيا على التنافسية الحالية للمؤسسة، لكن لابد من أن تكون هذه الربحية بشكل اقتصادي وقابل للاستمرار من أجل ضمان بقاء المؤسسة في السوق وهنا تجدر الإشارة إلى أن الربحية لوحدها لا تكفي بل لا يمكن تطبيق معايير الجودة التي أصبحت ضرورة ملحة تفرضها الظروف الحولية خاصة مع اتساع ساحة المنافسة المعتمدة.

***مؤشر الحصة السوقية:** يقيس مؤشر الحصة السوقية مدى مساهمة المؤسسة في الأسواق المحلية والأسواق الدولية على حد سواء، إذ تحقق المؤسسة أرباحا كبيرة كلما كانت حصتها السوقية أكبر وهذا ما يساعدها على توسيع أنشطتها وقدراتها التنافسية[1].

مؤشرات قياس تنافسية المؤسسة:

تتضمن هذه المؤشرات قياس مدى كفاءة إدارة المؤسسة في صياغة وتنفيذ استراتيجيات التنافسية والتي نوجزها كما يلي:

التكلفة: تلعب التكلفة دورا هاما كمؤشر تنافسي لأنه لا يمكن تحديد أسعار التنافسية دون ضبط مستمر للتكاليف، لذلك نجد أن الكثير من المؤسسات التي تستهدف أن تكون الرائدة في خفض عناصر التكلفة بين منافسيها لتحقيق مركز تنافسي يضمن لها البقاء في السوق الدولي.

الربحية: تشكل الربحية مؤشرا كافيا على التنافسية الحالية للمؤسسة، لكن لابد أن تكون بشكل متصاعد وقابل للاستمرار من أجل ضمان بقاء المؤسسة في السوق، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الربحية لوحدها لا تكفي بل لابد من تطبيق معايير القدرة.

[1]- نصيرة بن عبد الرحمن، آليات تطوير الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل تحرير التجارة الخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة دحلب، البليدة، 2006، ص 43.

مؤشر الحصة السوقية: يعكس هذا المؤشر مدى مساهمة المؤسسة في الأسواق المحلية والأسواق الدولية إذ تحقق المؤسسة أرباحا كلما كانت حصتها السوقية أكبر، وهذا يساعدها على توسيع أنشطتها وتنمية قدراتها التنافسية.[1]

مؤشرات قياس تنافسية الدولة: تقاس تنافسية الدولة للجملة مكن المؤشرات الاقتصادية والمالية وهي تنقسم إلى:

مؤشرات التنتافسية الجزئية: تستند المؤشرات الجزئية إلى معايير أو متغيرات كمية ونوعية تعطي الجوانب المتعددة للتنافسية ومن أهم هذه المؤشرات تلك المتعلقة بالإنتاجية مثل: الكفاءة الإنتاجية النسبية والتكلفة الحدية لعوامل الإنتاج، وكذلك أداء التجارة الخارجية وخاصة الصادرات وإدارة سعر الصرف وغالبا ما تجمع هذه المؤشرات الجزئية لبناء المؤشرات المركبة لتحليل التنافسية على المستوى القطاعي أو الكلي.

مؤشرات التنافسية المركبة: ومن أشهر المؤشرات المركبة لقياس التنافسية الدولية يمكن ذكر مؤشرات المنحى الإقتصادي العالمي وهي مؤشر نمو التنافسية والمؤشر الجاري للتنافسية أو مؤشر التنافسية الاقتصادي الجزئي في حين نجد المعهد الدولي للتنمية الإدارية اعتمد على أربعة مؤشرات رئيسية هي الأداء الاقتصادي والفعالية الحكومية، وكفاءة قطاع الأعمال والبنية التحتية[2].

2 –مؤشرات قياس تنافسية القطاع (فرع النشاط الإقتصادي):

إذا كان من الممكن تقييم تنافسية المؤسسة على مستوى السوق المحلية أو الإقليمية بالقياس إلى المؤسسات المحلية والإقليمية المنافسة فغن تقييم تنافسية فرع النشاط الاقتصادي يتم بالمقارنة مع فرع النشاط الاقتصادي المماثل لإقليم آخر أو بلد آخر يتم معه التبادل ومن أهم هذه المؤشرات نجد:

مؤشرات التكاليف الإنتاجية:

يعد المشروع تنافسيا إذا كانت الإنتاجية الكلية للعوامل فيه متساوية أو أعلى منها لدى المشروعات الأجنبية المزاحمة لها، أو كان مستوى تكاليف الوحدة بالمتوسط يساوي أو يقل عن مستوى تكاليف الوحدة للمزاحمين الأجانب.

[1]– زروخيفيروز، صكر فاطمة الزهراء، دور اليقطة الاستراتيجيات في الرفع من تنافسية المؤسسات الاقتصادية الملتقى الدولي الرابع حول "المنافسة والاستراتجيات التنافسية للمؤسسة الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير،9/8 نوفمبر 2010، ص 6.

[2]– صونيا بقعة، ترقية التنافسية العربية في ظل المتغيرات العالمية، آفاق وتحديات، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2008، ص 29.

مؤشرات التجارة والحصة من السوق الدولية :

تستعمل في هذا المجال الميزان التجاري والحصة من السوق الدولية كمؤشرين لقياس تنافسية فرع النشاط الاقتصادي وهنا تعتبر حصة فرع النشاط الاقتصادي من إجمالي الصادرات الوطنية عن مدى تقدم أو تراجع تنافسية، بالإضافة إلى حصة من حجم الصادرات الدولية الكلية لمنتج أو خدمة معينة[1].

تعددت المباحث حول مؤشرات التنافسية، وكثرت الآراء حولها لكن من خلال ما تطرقت له من خلال المطلب الثالث والذي تناولت فيه مؤشرات التنافسية وهي من المنظور الكلي أي ككل:

*الربحية.

*تكلفة الصنع.

*الإنتاجية.

***الحصة السوقية:** وهي أهم مؤشر لقياس التنافسية.

كما تباينت الآراء حول إيجاد مؤشرات تقيس التنافسية، كما أخذ بعين الاعتبار حسب مستوى التحليل، حسب القطاع أي على مستوى: المؤسسة، القطاع، الدولة.

1-مؤشرات تنافسية المؤسسة:

تقيس هذه المؤشرات مدى كفاءة المؤسسة وهي:

*مؤشر التكلفة.

*مؤشر الربحية.

*مؤشر الحصة السوقية.

2-مؤشرات قياس تنافسية القطاع (الفرع الإقتصادي):

*مؤشر التكاليف الإنتاجية.

*مؤشر التجارة و الحصة من السوق الدولية.

3-مؤشر قياس تنافسية الدولة: وهي:

*مؤشرات التنافسية الجزئية.

*مؤشرات التنافسية المركبة.

ركز العديد من الباحثين على العديد من الخصائص التي تميزت بها التنافسية من خلال ما تطرقت إليه، لخصت أهم الخصائص فيما يلي:

- أن تكون متناسبة مع الأهداف والنتائج التي تريد المؤسسة الوصول اليها.
- تتصف بالمرونة أي يمكن اخلالها بميزة تنافسية أخرى.
- تبنى على أساس الإختلافوليس التشابه.

[1]- كمال رزيق وفارس ممدور، "مفهوم التنافسية" الملتقى الدولي الأول حول تنافسية المؤسسات الإقتصادية وتحولات المحيط، 30/29 أكتوبر 2002، كلية الحقوق، العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 107.

- طويلة المدى.
- تكون نسبية تحقق بالمقاربة.

ومن خلال كل هذا تبين لي أن التنافسية تبنى على المدى الطويل باعتبارها تختص باغتنام الفرص في المستقبل، وأيضا لا تزول بسرعة عندما يتم تطورها وتجديدها.

المبحث الثالث: التنافسية الدولية

يهتم هذا المبحث بدراسة مفهوم التنافسية الدولية ومؤشرات قياسها، فهناك اهتمام متزايد في الدوائر السياسية في العالم بمقارنة الأداء التنافسي عبر الدول للحصول على المبادئ التوجيهية ولمعرفة السياسات والمؤسسات التي تعمل على نحو أفضل من غيرها والشروط اللازمة للنجاح، لكن مفهوم التنافسية لا يزال غامضا ولا يوجد اتفاق على معنى هذا المصطلح، فترتبط التنافسية بانخفاض الأسعار والنفقات النسبية للإنتاج من المنظور الاقتصادي الكلي.

المطلب الأول: مرحلة تطور الميزة التنافسية الدولية.

تمر الميزة التنافسية القومية بمراحل تعكس خصائص كل مصدر من مصادر الميزة التنافسية، وليس من المحتمل أن تمر الدول بجمع هذه المراحل وبنفس ترتيبها.

وتشمل المراحل الثلاثة الأولى فترة الارتفاع المتوالي المتصاعد للمزايا التنافسية، أما المرحلة الرابعة فهي تشير إلى الانحراف والهبوط في النهاية.

1-مرحلة الدفع من خلال عوامل الإنتاج:

تعتمد جميع الصناعات الناجحة دوليا في تنافسيتها في هذه المرحلة وبشكل منفرد على عوامل الإنتاج الأساسية: "مثل العمل غير الماهر، الأرض والموقع الجغرافي، رأس المال" وتتضاءل في هذه المرحلة أهمية المحددات الأخرى للميزة التنافسية، وفي هذه المرحلة تعتمد الميزة التنافسية على المنافسة السعرية القائمة على تخفيض تكاليف الإنتاج، وتستطيع الحكومة التأثير على تنافسية الدولة، بتدخلها من خلال سياسة سعر الصرف، والتأثير على أسعار عوامل الإنتاج، وتتسم الميزة التنافسية في هذه المرحلة بأنها ذات طبيعة غير مستقرة، حيث يكون الاقتصاد المحلي حساسا جدا للدورات الاقتصادية العالمية، وفي الواقع نجد أن جميع الدول قد مرت بهذه المرحلة في وقت ما، وتقع كل الدول النامية "باستثناء الدول الحديثة لعهد "NICS التصنيع، في هذه المرحلة وفي الحقيقة نجد أن عدد قليل من الدول قد بعد هذه المرحلة.[1]

2-مرحلة الدفع بالاستثمار:

وهي المرحلة التي تسيطر فيها الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي إذ تتوجه الدولة والقطاع الخاص إلى الاستثمار في مختلف القطاعات بشكل كبير، تقوم البلدان في هذه المرحلة من أجل دعم استثماراتها بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،يعتمد بناء القدرات التنافسية على عناصر الإنتاج المتقدمة، فضلا عن نظم ادارة المؤسسات وتوفير بيئة أعمال مشجعة للأعمال، يقل الاعتماد في هذه المرحلة على تخفيض سعر الدعم لمزايا التنافسية، إذ تتميز بارتفاع معدل الاستثمار، ونجد أن عدد قليل من الدول النامية التي نجحت في الوصول إلى هذه المرحلة منها: البرازيل، تايوان، سنغافورة، وغيرها من الدول الناشئة.[2]

3-مرحلة الدفع بالابتكار والتجديد:

[1]- نيفين حسين شمت، التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية، جامعة فاروس، الاسكندرية، ص 64.

[2]- لقرط فريدة، محاضرات في مقياس التنافسية الدول الاقتصاد الوطني، مرجع سبق ذكره، ص 45.

في هذه المرحلة تتكامل محددات بناء القدرات التنافسية خاصة التكنولوجيا ورأس المال البشري، مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأجور والمعيشة والتعليم، الاستثمار، وتكون معظم عناصر بناء الميزة التنافسية متوفرة في عدد كبير من الصناعات التي تتنافس في السوق العالمية بنجاح، وتنشيط المنافسة المحلية.

تعتمد الميزة التنافسية في هذه المرحلة على المستويات العالمية للمهارات والتكنولوجية المتقدمة، ويبدأ تجمع الصناعات في الظهور الصناعية.من خلال تطوير الصناعات المرتبطة والمساندة ذات المستوى العالمي التي تتنافس دوليا في أجزاء الصناعات الأكثر تمايزا، في هذه المرحلة يقل الاعتماد على انخفاض التكاليف في اكتشاف الميزة التنافسية، إذ تعتمد هذه الأخيرة على الابتكار والمهارات والتكنولوجيا.

يختلف دور الدولة عن المراحل السابقة إذ يكون توجيهيا أكثر من خلال حماية المنافسة وتقديم حوافز الاستثمار، وتوفير بيئة مناسبة للابتكار والتطوير، نجد في هذه المرحلة الدول المتقدمة[1].

4-مرحلة الدفع من خلال الثروة :

تتمثل هذه المرحلة بداية تدهور للميزة التنافسية للدولة، وقد يرجع ذلك إلى الثروة التي تحقق نتيجة المراحل السابقة، ورغبة المستثمرين والمديرين في المحافظة على الاستثمارات والابتكار المحققة، دون الرغبة في التطوير.

وتبدأ الشركات في فقدان الميزة التنافسية من خلال عدة أشكال منها انحصار المنافسة وعمليات الابتكار، وفقدان الموظفين لدوافع النجاح، وتركيز السياسات الحكومية على إعادة توزيع الدخل بدلا من توليدها. وهكذا تبدأ شركات الدولة في فقدان الميزة التنافسية لصالح الشركات الأجنبية.

لقد مرت بريطانيا بهذه المرحلة بعدة مرات وهناك دول أخرى، وصلت إلى هذه المرحلة وانتهت إليها في عقد.

المطلب الثاني: الأسس العامة لبناء التنافسية الدولية.

سوف نتطرق من خلال هذا المطلب إلى أهم محددات القدرات التنافسية:

أولا: حسب porter

لم يستخلص محددات التنافسية من خلال التحليل النظري وانما بدراسة لعدد من الصناعات الرائدة عالميا في مجموعة من البلدان وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، ايطاليا، المملكة المتحدة، السويد، سويسرا، الدنمارك، كوريا الجنوبية، سنغافورة، وقد لخص أسباب نجاح تلك الصناعات في المحددات التي ذكرها وخاصة في طريقة ترابطها، مع أن النموذج ركز على الدول المتقدمة والناشئة التي تتوفر فيها البيئة الملائمة لتحقيق الميزة، إلى أنه يمكن للدول النامية الاعتماد على تلك المحددات لتنمية مزايا والتي مثلها بورتر في الشكل التالي:

[1]- لقرط فريدة، محاضرات في مقياس التنافسية الدول الاقتصاد الوطني، مرجع سبق ذكره، ص 45-46.

الشكل رقم (1-1): محـددات التنـافسيـة حسب بـورتر:

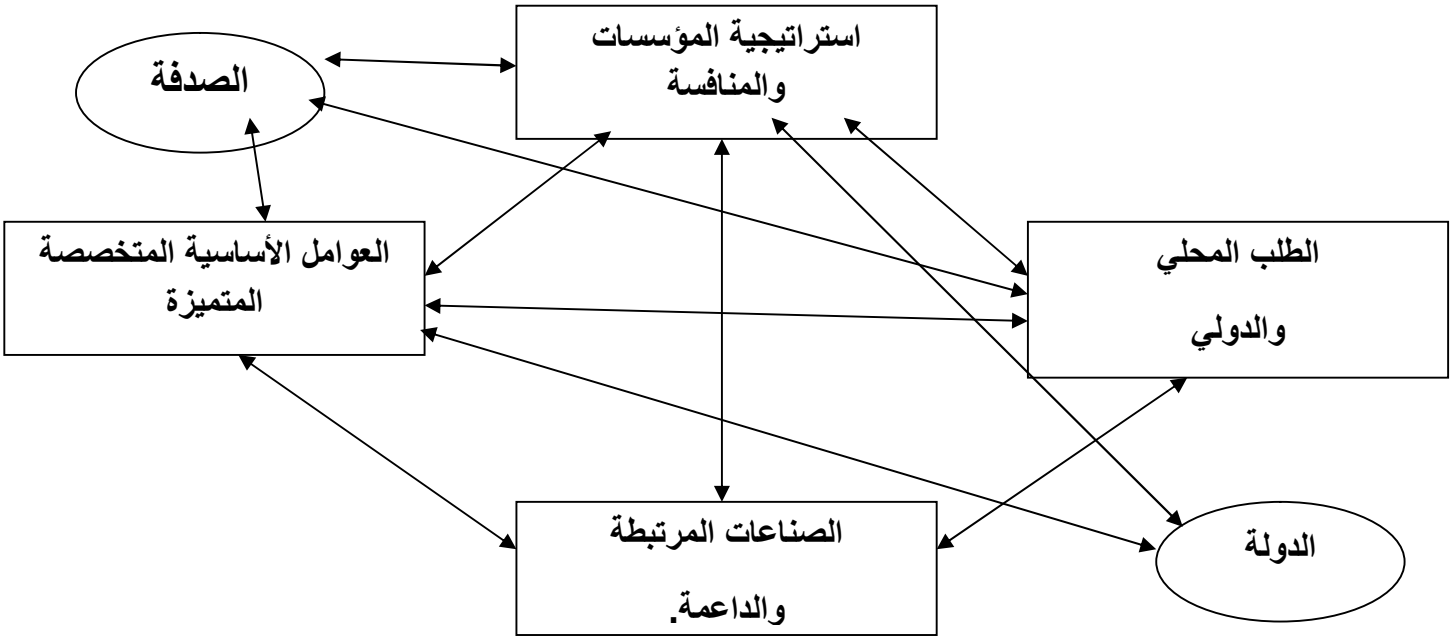

Source: Porter ME, Lavantage concunentiel des notions, ED Française, 1993, Paris, p 82.

عوامل الإنتاج:

يعتبر المحلات الضرورية لدى قدرة صناعة ما على المنافسة، والتي تتمثل في العوامل الأساسية منها الموارد الطبيعية، الموارد المالية، المعارف العلمية، المناخ المناسب، الموقع الجغرافي، تمتلكها الدول بصفة تلقائية كالموارد الطبيعية وامتلاكها يمنح للبلد ميزة إذا اقترن بكفاءة استخدامها، كما تشترك جميع البلدان في امتلاكها للعوامل الأساسية ولكن ما يميزها عن بعضها، هي العوامل المتخصصة وتشمل كل ما تم تطويره من خلال الاستثمار المستمر مثل اليد العاملة هذا الإبتكار هو الذي يحول العوامل المتخصصة إلى عوامل متخصصة تساهم في اكتساب ميزة تنافسية[1].

الطلب المحلي والدولي:

تتمثل السمات الأساسية في للطلب في طبيعة احتياجات المستهلكين، حجم ومعدل نموه وآليات نقل الطلب المحلي إلى الأسواق الدولية، تستطيع المؤسسات تحقيق مزايا إذا استطاعت الاستجابة لظروف الطلب من حيث حسبه وخصائصه من خلال المتابعة المستمرة للحاجات المتناسبة للزبائن والتي تمثل ضغطا على جميع مؤسسات القطاع دافعة إياها للإسراع في الاستجابة بتحقيق اقتصاديات الحجم في السوق المحلي، إذا كان حجم السوق المحلية كبيرا ضمن صناعة ما فإنه يشجع على توجيه الاستثمارات نحو تطوير التكنولوجيا، كما يعتبر الطلب الخارجي أو الدولي مهما: مثل الطلب الداخلي، إذ تمثل قدرة البلد على الاستجابة للطلب الدولي والجودة المطلوبة مؤشرا على قدرته على المنافسة.

[1]– لقرط فريدة، التنافسية الدولية للاقتصاد الوطني، تجارة دولية، اقتصاد بنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2021،2022، ص 55.

الصناعات الداعمة والمرتبطة:

هي تلك التي تشرك مع بعضها في التكنولوجيا والمدخلات وقنوات التوزيع والعملاء، إن وجود صناعة ما يخلق حولها مجموعة من الأنشطة والصناعات تساهم في طبيعة ومستوى جودة المنتجات والخدمات المحتملة في زيادة الطلب على منتجات الصناعة الوطنية، وبالتالي زيادة الطلب عليها، ويؤكد بورت أن نجاح الدولة لا يمكن أن يقاس في إطار صناعة ما بمعزل عن إطارها الكلي، إذ يجب قياسها في إطار العناقيد الصناعية التي ترتبط العلاقات أفقية وعمودية.

استراتيجيات المؤسسات والمنافسة:

إن وجود منافسة محلية قوية يعتبر حافزا لخلق واستمرارية الميزة التنافسية في أنشطة أو صناعات معينة، ففي ظل مواجهة المؤسسات المحلية لتلك المنافسة تتبنى استراتيجيات مختلفة،إذ يتبنى بعضها إستراتيجية القيادة بالتكلفة، بينما يتبنى البعض الآخر إستراتيجية القيادة بالتميز وعندها ستقدم تلك المؤسسات بشكل متكامل ميزة تنافسية للقطاع، تشكل العوامل السابقة نظاما متكاملا والتي يعتبرها بورتر مهمة لبناء القدرة التنافسية للصناعة وبالتالي للبلد والتي ترتبطها في الشكل السابق خطوطا متواصلة بحيث أن كل عامل يؤثر ويتأثر بباقي العوامل.

دور الصدفة والحكومة:

ضمن نفس الشكل يوجد عاملان آخران وهما الحكومة والصدفة واللذان اعتبرهما بورتر من العوامل الثانوية التي يمكنها المساهمة في بناء القدرة التنافسية للبلد في صناعة ما ولهذا مثلهما بخطوط متقطعة باعتبارها ليس من النظام المتكامل تتعلق الصدفة بالأحداث العابرة أو التطورات التي تقع خارج نطاق سيطرت وتحكم الحكومات والتي يمكن أن تبطل فوائد بعض المنافسين وتحدث تغيرات في الموقع التنافسي للمؤسسات والدول مثل: الحروب، القرارات ومن الأمثلة التي يمكن تقديمها عن دور الصدفة في نجاح صناعة ما الأزمة الصحية العالمية كوفيد19، والتي كانت فرصة في نجاح شركات صناعة الموارد شبه الصيدلانية على المستوى الدولي نظرا لارتفاع الطلب العالمي[1].

أما بالنسبة للدولة ورغم اعتبار بورتر لها أنها تساهم إلا بشكل ثانوي في بناء القدرة التنافسية، وبالتالي الميزة التنافسية للبلد، بافتراض سيادة المنافسة والشفافية على المستوى العالمي وأن للدولة دورا إشرافيا وليس تداخليا،فقد تشجع الحكومة الإشارة في قطاع معين وذلك من خلال منح بعض الامتيازات الضريبية أو منح القروض وامتيازات أخرى، مما يسمح للمؤسسات الناشطة فيه باكتساب مزايا تنافسية تقود بالإيجاب على القطاع على المستوى المحلي، وربما أيضا الدولي يختلف دور الحكومة بين الدول المتقدمة والدول النامية، فهذه الأخيرة تحتاج إلى موافقة الحكومة بدعم الصناعات والمؤسسات، وكذا تكييف التشريعات لتمكينها من جذب الاستشارات

[1]– لقرط فريدة، التنافسية الدولية للاقتصاد الوطني، مرجع سبق ذكره، ص ص 56–57.

الأجنبية المباشرة والتكنولوجيا ومع ذلك للدولة دورا جوهريا في الدول المتقدمة لتهيئة الظروف لمؤسساتها وصناعاتها لاكتساب الميزة التنافسية معا[1].

ثانيا: محددات القدرات التنافسية حسب البنك العالمي.

يقسم البنك الدولي محددات التنافسية إلى خمس مجموعات، ولأن المؤسسة تهتم بالجانب المالي فإن معظم تلك المؤشرات هي: مالية، الناتج المحلي الإجمالي، التمويل، الإستثمار، الدين الخارجي وغيرها، تتمثل تلك المجموعات في الإنجاز الإجمالي، الديناميكية الكلية، الديناميكية المالية، البنية التحتية، ومناخ الاستثمار، ورأس المال البشري والفكري، وهو ما يمثله الشكل التالي:

الشكل رقم (1-2): محددات القدرات التنافسية حسب البنك العالمي.

محددات التنافسية حسب البنك الدولي

الإنجاز الإجمالي	الديناميكية الكلية	الديناميكية المالية	البنية التحتية	رأس المال البشري
الناتج المحلي للفرد معدل النمو	ديناميكية السوق أداء الاقتصاد الكلي الاستثمار	القدرة على التمويل والاعتماد على الذات الديون الخارجية	وسائل الاتصال وسائل المواصلات تشريعات الاستثمار	التعليم التكنولوجيا التدريب المهني

وفيما يلي شرح لتلك المحددات:

الإنجاز الاجمالي: إذ يعبر عن قدرة الحكومة على إدارة الاقتصاد المحلي والذي يحقق بدوره مستوى معيشي ورفاهية اقتصادية، إذ تتنافس الدول في توفير مستوى معيشي أفضل للمواطنين.

يقيس البنك هذا المحدد بمؤشرين هما: الناتج المحلي الفردي ومعدل النمو المتوسط السنوي للناتج المحلي الإجمالي.

الديناميكية الكلية: وهو يشبه محدد أداء الاقتصاد حسب المعهد الدولي للتنمية والذي ينعكس، يعني ديناميكية سياسات الحكومة فيما يخص أسواق السلع والعمل ورأس المال، وكذلك في مجال رفع مستوى الإنتاجية والإنتاج.

يقيس البنك هذا المحدد بمؤشرات هي: ديناميكية السوق، أداء الاقتصاد الكلي، الإنتاجية والاستثمار.

الديناميكية المالية: تعني مدى اعتماد الاقتصاد على موارده المحلية (الانجاز والأرباح) وبالتالي مدى قدرة الاقتصاد على حشد موارده المالية المحلية وتوجيهها إلى تسويق الاقتصاد.

[1]- لقرط فريدة، مرجع سبق ذكره، ص 58.

يقيس البنك هذا المحدد بمؤشرين هما القدرة على التمويل والاعتماد على الذات واجمالي الدين الخارجي، فكلماانخفض الدين الخارجي لدولة ما كلما كانت أقدر على الاندماج في النظام العالمي مما تزيد قدرتها التنافسية.

البنية التحتية ومناخ الاستثمار:

تؤدي البنية التحتية دورا مهما في تسيير حياة الوطنية، وكذا في تسهيل أداء الأعمال(كما تتم شرحها في محددات سابقة) كما للمناخ الاستثمار دورا محوريا في فتشجيع الاستثمار سواء كان محليا أو أجنبيا.

يقيس البنك هذا المحدد بثلاث مؤشرات هي: وسائل الاتصال، وسائل المواصلات، تشريعات الاستثمار.

رأس المال الفكري والبشري:

وهي الإبتكار فهما محددان جوهريان في بناء القدرات التنافسية فلا يمكن بناء صناعة قوية تستطيع المنافسة في الأسواق الدولية دون أن تمتلك الاقتصاد عمال متعلمين ومهرة، وكذلك قدرات تكنولوجية وقدرات ابتكارية، ويقيس البنك هذا المحدد بمؤشرات هي: التعليم والتكنولوجيا والتدريب المهني والهياكل التعليمية والتكنولوجية[1].

المطلب الثالث: مناهج قياس التنافسية الدولية

1- مناهج قياس التنافسية الدولية

قدمت أدبيات التجارة عدة إسهامات تتعلق بكيفية قياس التنافسية القومية (الميزة التنافسية القومية).

سنعرض في هذا الجزء أبرز هذه الإسهامات على النحو التالي[2]:

1-1- المنهج التقليدي لقياس التنافسية:

يشمل المنهج التقليدي لقياس الدولة على مجموعة من المؤشرات التي تقوم كل واحدة منها بترتيب المستويات السلعية حسب قدرتها التنافسية، ومن أبرز هذه المؤشرات مايلي[3]:

1-1-1-مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (المتباينة)

يقاس مؤشر الميزة النسبية الظاهرة بالمعادلة الآتية:

$$RCAI(I.W)=(XJ(I.W)/ TX(I.W)/XJ(W.W)/TX(W.W)$$

وتشير رموز المعادلة إلى ما يلي:

XJ(I.W): تشير إلى صادرات الدولة من السلعة إلى العام الخارجي(w)

XJ(W.W): تمثل صادرات العالم من سلعة(G)إلى نفس الأسواق.

TX(I.W): تعبر عن إجمالي الصادرات السلعية من الدولة(I)

---

[1]- لقرط فريدة، التنافسية الدولية للاقتصاد الوطني، مرجع سبق ذكره، ص 80-81.

[2]- المرجع نفسه، ص 81.

[3]- نيفين حسين شمت، مرجع سبق ذكره، ص 69.

TX(W.W): تشير إلى إجمالي قيمة الصادرات العالمية.

ودلالة هذا المؤشر أنه في حالة الحصول على قيمة أكبر من الواحد الصحيح، وكذلك على تمتع هذا النشاط بميزة نسبية، والعكس صحيح.

ويعتبر مؤشر الميزة النسبية الظاهرة من مقياس الوضع المحقق.

وهو يساعد على نقد لخبرة السابقة لعملية تخصيص الموارد في الدولة على السلع المختلفة.

وشهد مؤشر الميزة التنافسية الظاهرة لعديد من الصيغ المختلفة، والتي تهدف جميعها إلى تحديد الميزة النسبية للدولة اتجاه العالم الخارجي، إذ يمكن تقسيم ذلك الصيغ إلى مجموعتين.

الأولى: والتي تشمل كافة المؤشرات التي تعتمد على بيانات كل من: الإنتاج والاستهلاك، فضلا عن بيانات التجارة الخارجية.

يهدف قياس الميزة النسبية للدولة أنه يعاب على كافة هذه المؤشرات . إن البيانات المستخدمة في القياس يتم تجميعها طبقا لتصنيفات مختلفة بما قد يؤدي إلى صعوبة في التوفيق بينها، فضلا عن أخطاء القياس والتجمع التي قد تنتج عن عدم اتساق عرض البيانات المستخدمة لكل من الإنتاج والاستهلاك والتجارة الخارجي، بما قد يؤدي في النهاية إلى العلاقة العشوائية بين الميزة النسبية الظاهرة وهذه المتغيرات.

الثانية: وهي تشمل كافة المؤشرات التي تعتمد على بيانات التجارة الخارجية فقط والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع هي:

*مؤشرات تعتمد على بيانات الصادرات فقط.

*مؤشرات تعتمد على بيانات كل من الصادرات والواردات.

*مؤشرات Vallroth التي تجمع بين مؤشرات النوعين السابقين.

حيث اعتبر الأداء الفعلي للتجارة أكثر قبولا عند استخدامه اصطلاح الميزة التنافسية لما لهذا الاصطلاح من مفهوم ديناميكي لاحتوائه على كافة العوامل السعرية وغير السعرية.

ويعاني مؤشر الميزة النسبية الظاهرة من قصور أساسي يتمثل في عدم تعديل البيانات المستخدمة في حسابه طبعا للأسعار العالمية، وبالتالي فقد يعطي نتائج. ويتضح ذلك القصور عند حساب المؤشر لسلعتين محليتين، تحصل الأولى على إعانة حكومية أو تتحمل ضرائب. على حين لا تتحمل السلعة الأخرى بأي منهما، وعند تناول دلالة القياس قد تأتي الأولى في ترتيب متقدم أو متأخر عن السلعة الثانية، الأمر الذي يقدم لمانع السياسة استنتاجات غير دقيقة.

1-1-2-مؤشر تكلفة الموارد المحلية :

يعتمد هذا المؤشر عن قيمة عناصر الانتاج المحلية المستخدمة في انتاج السلعة سواء بطريقة مباشرة، وذلك بهدف توفير أو اكتساب وحدة من النقد الأجنبي.

بصفة أخرى فهو يقيس القيمة المضافة بالأسعار المحلية بالعملة الوطنية مقسومة على القيمة المضافة بالأسعار العالمية بالعملة الأجنبية.

ويتم قياس معامل تكلفة الموارد المحلية باستخدام الأسعار لمحاسبة أسعار من خلال الصفة التالية[1]:

DRC=VAD/VAW

وتشير رموز المعادلة إلى ما يلي:

VAD: القيمة المضافة المحلية مقومة بأسعار الداخلية.

VAW: القيمة المضافة المحلية مقومة بالأسعار العالمية.

وحيث أن بسط المعادلة بالعملة المحلية،ومفاهيمها بالعملة الأجنبية، فيكون لمؤشر تكلفة الموارد المحلية نفس مضمون مؤشر سعر الصرف، ويكون النشاط الاقتصادي ذو كفاءة إذا كان مؤشر تكلفة الموارد المحلية أكبر من مؤشر سعر الصرف والعكس بالعكس.

وعلى ذلك فإذا كان مؤشر تكلفة الموارد المحلية أكبر من الواحد الصحيح، فإن ذلك يشير إلى عدم تمتع النشاط الإنتاجي بميزة نسبية فضلا عن تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد الإنتاجية المستخدمة،بينما يشير المعدل السالب لمؤشرات تكلفة الموارد المحلية إلى معاناة النشاط الإنتاجي من تحقيق خسارة كبيرة من تخصيص العملات الأجنبية بما يعني إهدار كبير للموارد المحلية.

ويستخدم هذا المؤشر كمقياس لكفاءة الأنشطة الاقتصادية والصناعات وارتفاع قيمة هذا المؤشر تعكس انخفاض درجة التنافسية.

ويمكن استخدام هذا المؤشر كمرشد للمستثمرين، يقومون على أساسه بتوجيه إنفاقهم الاستثماري على الأنشطة التي تتمتع بأعلى ميزة نسبية ممكنة.وعلى ذلك فإن هذا المؤشر يحدد أمرين:

* معرفة المشروعات والقطاعات الإنتاجية التي تحقق نسبية في مواجهة العالم الخارجي، والتي يمكن الاعتماد عليها كصناعات تصديرية أساسية، كما يساعد في التعريف على كيفية تخصيص الموارد الاقتصادية للمشروعات، فضلا عن ترتيب مشروعات ذات الأولوية بالنسبة للاستثمارات المستقبلية.

* معرفة المشروعات والقطاعات الإنتاجية التي لا تحقق ميزة نسبية، إلا من خلال هيكل، بما يساعد في تقدير التكلفة الاقتصادية التي يتحملها المجتمع، نتيجة لوجود هيكل جماعي معين. وتتمثل هذه التكلفة في المكاسب التي يفقدها المجتمع نتيجة لتوجيه موارده الاقتصادية تجاه أنشطة غير كافية وحجبها عن تلك الأنشطة الإنتاجية ذات الكفاءة العالية.

1-1-2-مؤشر أولية التصدير:

من المسلم به أن السعي نحو زيادة الصادرات من سلعة أو مجموعة سلعية معينة يتطلب زيادة الواردات من بعض مستلزمات الإنتاج المباشر أو غير المباشر اللازمة لهذه السلعة، وزيادة المستخدم من بعض المستلزمات المحلية القابلة للتصدير.فإن كان هدف الدولة زيادة متحصلاتها النقد ممكن من المستلزمات المستوردة أو المستلزمات القابلة للتصدير[2].

[1]- نيفين حسين شمت، مرجع سبق ذكره، ص 72.

[2]- نيفين حسين شمت، مرجع سبق ذكره، ص 74.

وتستخدم الصيغة التالية في حساب هذا المؤشر:

$$EP=(LI+LX)/X100$$

حيث تشير رموز المعادلة إلى:

EP: مؤشر أولوية التصدير.

LI: قيمة المستلزمات المستوردة.

LX: قيمة المستلزمات المحلية القابلة للتصدير.

X: قيمة صادرات السلعة.

وكلما ارتفعت هذه النسبة100%كما ذلك تناقض أهمية هذه السلعة في زيادة متحصلات الدولة من النقد الأجنبي، والعكس صحيح، ثم يتم بعد ذلك ترتيب السلع بحيث تعطي السلعة درجة أعلى على سلم أولويات التصدير كلما انخفضت قيمة مؤشر الخاص بها.

1-1-3-مؤشر معدل اختراق السوق:

ويقيس هذا المؤشر قدرة سلعة معينة على اختراق أسواق تصديرية معينة، ويقاس هذا المؤشر بالصيغة التالية:

$$MPRJ=(MJ)/(QJ+MJ-XJ)$$

حيث تشير الرموز إلى الآتي:

MJ: واردات الدولة من السلعة.

QJ: إنتاج السلعة في الدولة.

XJ: صادرات السلعة بواسطة الدولة.

وكلما ارتفعت قيمة مؤشر اختراق السوق معين، كما لذلك على أن هذا السوق أكثر قبولا للسلعة محل الاعتبار، أو أن هذه السلعة أكثر قدرة على اختراق السوق محل الاهتمام.

2-2-منهج بورتر PORTER SAPPROACH

تبين مؤشرات المستقبل أنه لم يعد في الوسع البحث عن الميزة النسبية في الصناعات التي تعتمد على الأيدي العاملة غير الماهرة وحدها بل أساسا في الصناعات التي تحتاج إلى أيدي عاملة ماهرة بفضل التعليم والتدريب، حيث ستكون الصناعات المعتمدة على كثافة المهارة وكثافة المعرفةهي القطاعات الرائدة، هذت من جهة نظر الاقتصادي بورتر الإنتقال من النظرة الاستاتيكية إلى الديناميكية للقدرة التنافسية،أي من الميزة النسبية إلى الميزة التنافسية حيث أنه ليس ضروريا أن تكون ميزة الدولة مرونة، إذ يمكن اكتسابها عن طريق الابتكار التنافسي حيث أن مصدر هو الابتكار وليس توافر عوامل الإنتاج أو الانتقال من المدخلات المادية إلى المدخلات التكنولوجية[1].

[1]- نيفين حسين شمت، مرجع سبق ذكره، ص 76.

وتتمثل هذه العوامل الحركية في القدرة على تطوير واستغلال أساليب التقنية (التكنولوجيا)، ولمهارات الابتكار مع الحفاظ على استمرارية في ظل المنافسة التي أصبحت عالمية أو كونية.

2-2-1- محددات الميزة التنافسية الدولية:

لقد أشار بورتر إلى وجود أربعة محددات للميزة التنافسية الدولية، والتي تنعكس بالتالي في شكل التطوير والحفاظ على الميزة التنافسية للشركات الوطنية والأنشطة وصناعات معينة أو أجزاء منها، وتتمثل هذه المحددات فيما يلي:

2-2-1-1- أحوال عوامل الإنتاج FACTORCONDITIONS

مما لا شك فيه أن عوامل الإنتاج هي المدخلات الضرورية اللازمة لدعم قدرة صناعة ما على المنافسة، وتأخذ هذه العوامل الشكل التقليدي (الأرض-العمل-رأس المال)، بالإضافة إلى البنية الأساسية،وقد جرى العرق على تصنيف هذه العوامل إلى ما يطلق عليها العوامل الأساسية BASIC وهي تلك الموروثة، أي لم يبذل المجتمع جهدا للحصول عليها PassuolyInherted أو تم توليدها من خلال تكريس قدر المعقول من الاستثمار Moclerdemostments، وهي تضم الموارد الطبيعية والعوامل المتقدمة Advanced وتشمل على ما تم تطويره من خلال استثمار مستمر في كلا من رأس المال البشري والمادي، ومن ذلك العلماء والمعاهد العلمية، ونظم الاتصالات الحديثة..... وما شابه ذلك، كما يمكن أيضا تصنيف العوامل المشار إليها إلى عوامل معممة Ceneralzed وهي تلك العوامل التي يمكن استخدامها في مدى واسع من الأنشطة والصناعات، مثل توافر بنية سياسية ذات كفاءة وتوافر رؤوس أموال قابلة للإقراض، وتوافر خريجي الجامعات من تخصصات متنوعة. وهناك العوامل المتخصصةSpecialized وتشتمل على التي تلائم مدى محدود من الأنشطة والصناعات، أو حتى نشاط واحد فقط. ومن الأمثلة على ذلك وجود عهد متخصص في مجال البصريات، أو وجود ميناء متخصص لتداول الحاويات[1].

ومن هنا يتضح لنا أن العوامل الموروثة والمعممة لا تؤثر في الميزة التنافسية بالقدر الذي تؤثر به العوامل المتقدمة المولدة،والعوامل المتخصصة فالدولة التي تكرس قدرا كبيرا ومستمرا من الاستثمار في تنافسية قابلة للاستمرار.

ومن الجدير بالذكر أن تشير إلى أن حيازة الدولة لعوامل الإنتاج المتقدمة والمتخصصة، إنما تنبثق عن امتلاكها لعوامل الإنتاج الأساسية والمعممة. ويعني ذلك أن توافر العوامل الأساسية، وإن كان من النادر أن يضمن تحقيق واستمرارية التمتع بالميزة التنافسية، فإنه يمثل نقطة الانطلاق لتطوير ميزة تنافسية قابلة للاستمرار.

[1]- نيفين حسين شمت، مرجع سبق ذكره، ص 77.

ولذلك فإننا نرى أن توافر بعض عوامل الإنتاج الأساسية والمعممة يعتبر شرط هاما لتمتع دولة ما للميزة النسبية في صناعة ما، وإنما هو غير كاف لتمتعها بالميزة التنافسية القابلة للاستمرار حيث أنه في كثير من الأحوال تؤدي الوفرة النسبية في عوامل الإنتاج إلى نوع من الإسراف والإهدار لهذه الموارد.

2-2-1-2- أحوال الطلب المحلي:

ويشير مصطلح أحوال الطلب المحلي إلى مجموعة من السمات الهامة تتمثل في تكوين الطلب المحلي (بمعنى طبيعة احتياجات المستهلكين) وحجم ونمط معدل النمو في الطلب المحلي، وآليات التي يمكن من خلالها نقل تفصيلات المستهلك المحلي في دولة ما إلى الأسواق العالمية، ويعتبر تكوين الطلب المحلي هو أكثر العوامل تأثيرا على الميزة التنافسية، وذلك من خلال تشكيلية وصفات احتياجات المستهلك المحلي، وتتمتع دولة ما بميزة تنافسية في نشاط أو صناعة معينة إذا كان الطلب المحلي يقدم الشركات المحلية العاملة فيه صورة أكثر وضوحا، وفي وقت مناسب،قياسا إلى ما تحصل عليه الشركات الأجنبية المناسبة.

إن ارتفاع هيكل الطلب ذات الأهمية النسبية للسلع الأكثر تقدما، استخدام التكنولوجيا يدفع إلى تطوير المنتجات ورفع مستوى جودتها بحيث تصبح أكثر قدرة على المنافسة.

ويأتي حجم الطلب المحلي ونموه في المرتبة الثانية من حيث الأهمية، ذلك أن وجود طلب محلي كبير نسبيا يسمح للشركات العاملة بتحقيق اقتصاديات النطاق في السوق المحلي، وارتفاع الطلب المحلي تدريجيا قد يجعل الشركات تحتفظ بالتركيز على السوق المحلي التمتع السريع في الطلب المحلي غالبا ما يدفع الشركات، إلى البحث عن أسواق تصديرية[1].

ويمكن تمويل الطلب المحلي للدولة، ويتم ذلك من خلال تصدير العادات والأنماط الاستهلاكية في السوق المحلي إلى الأسواق التصديرية المرتفعة.

2-2-1-3- الصناعات المرتبطة والصناعات المساندة:

ويقصد بذلك أن تتواجد لدى الدولة صناعات ذات مستوى عالمي Word Class تكون مرتبطة ومساندة لبعضها البعض، الأمر الذي يسهم في أجزائها.

الصناعات المرتبطة هي تلك الصناعات التي تشتك مع بعضها البعض في التقنيات والمدخلات وكذلك في قنوات التوزيع والعملاء أو تلك تقدم منتجات متكاملة أو مكملة.

وعادة تكون الدولة ذات قدرة تنافسية في تجمعات Clusllers الصناعات المرتبطة والمساندة، فالشبكة المعقدة من التفاعلات داخل هذه التجمعات تستطيع أن تكون مصدرا رئيسيا من مصدر الميزة التنافسية عبر النظام الاقتصادي ككل، وفي الغالب تكون هذه التجمعات متمركزة في جغرافيا، الأمر الذي جعل التفاعل أوثق وأكثر حركة.

[1]- نيفين حسين شمت، مرجع سبق ذكره، ص 79.

2-2-1-4- إستراتيجية النشأة وهيكل الصناعة وطبيعة المنافسة المحلية:

تعد إستراتيجية المنشأة عنصرا هاما في خلق بيئة محلية ملائمة مشجعة للمنافسة ودافعة لزيادة القدرة التنافسية للدولة، من خلال التفاعل فيما بينها وتحت مظلة سياسات الحكومة القادرة على سرعة تغيير سياستها الاقتصادية وفقا لما يتماشى مع دعم الميزة التنافسية والتعامل مع الصدفة والاستفادة منها في مقابلة الدول الأخرى.

إن طبيعة المنافسة والصراع تؤثر بشكل رئيسي على درجة التنافسية الدولية لشركات الدولة ومؤسساتها.

ويستند ذلك إلى أن وجود المنافسة المحلية يمثل حافزا قويا لخلق واستمرارية الميزة التنافسية في أنشطة وصناعات معينة.

إن المنافسة مع الشركات الأجنبية تمثل دافعا قويا على التطوير والابتكار، ولكن من النادر أن تكون بديلا كافيا للمنافسة المحلية، وكما يعتمد أن وجود المنافسة المحلية شرط ضروري، وإن كان غير كاف للتمتع بالميزة التنافسية الدولية، فقد تسمح الدولة بدرجة من المنافسة المحلية بين الشركات العاملة في نشاط أو صناعة معينة، ولكن تحميها بسياج من الحماية الجمركية وغير الجمركية، الأمر يعز لها.

خلاصة الفصل:

نستخلص من خلال هذا الفصل أن بيئة الأعمال والتنافسية الدولية تحتيو على متغيرات متعددة على منظمات الأعمال وعلى مجمل القرارات التي تتخذها سواءا بشكل مباشر أو غير مباشر، مما ألزما المنظمات أن تأخذ التأثير البيئي للأعمال بعين الاعتبار في مجال التخطيط لأعمالها لمستقبليه، كما أصبحت التنافسية مجالا دراسيا مهما في الاقتصاد الوطني ودولي لذا وجب دراستها لتغيير الأداء الاقتصاديات الوطنية على المستوى الدولي.

مما سبق ذكره أن بيئة الأعمال هي مجموعة من الظروف والسياسات التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه في توجيه استثماراته إلى بلد دون آخر، كما أن لها عناصر ومكونات البيئة الخاصة والبيئة العامة، كما أن البيئة الأعمال تواجهها تحديات داخلية وخارجية.

الفصل الثاني

تحليل بيئة الأعمال في الجزائر وتأثيراتها على تنافسية الاقتصاد الوطني

تمهيد:

تحليل بيئة الأعمال في الجزائر يشمل دراسة العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والتكنولوجية والبيئية التي تؤثر على تنافسية الاقتصاد الجزائري، حيث أن السياسة الاقتصادية تشمل سياسة الحكومة والإجراءات الاقتصادية التي تتخذها الحكومة، مثل سياسات الضرائب والجمارك والتنظيمات الاقتصادية. قد تؤثر هذه العوامل على تنافسية الاقتصاد الجزائري عن طريق تحفيز الاستثمار وتشجيع الأعمال أو عكس ذلك إذا كانت السياسات غير مشجعة للأعمال، وتشمل مهارات القوى العاملة ومستوى التعليم والتدريب المتاح وتوافر القوى العاملة على تنافسية الاقتصاد الجزائري وقدرته على الابتكار وتطوير الصناعات الحديثة.

يعتبر النمو الاقتصادي المتسارع عاملا جذابا للاستثمار الأجنبي مما يؤدي إلى تنافسية السوق، وتشمل المؤشرات المهمة في هذا الصدد حجم السوق، والمنافسة بين الشركات والدولية، والتطورات التكنولوجية والابتكارات في القطاعات الرئيسية لبيئة الأعمال في جاذبية الاستثمار الأجنبي.

المبحث الأول: تقييم مؤشرات الأداء المؤسساتي في ظل مؤشرات بنية الأعمال الجزائرية

سوف نقوم من خلال هذا المبحث التطرق إلى معظم مؤشرات الأداء المؤسساتي في ظل بنية الأعمال الجزائرية، لذا فإن تعدد المؤشرات حسب ما تضمنه الفكر التسييري والتي تهدف إلى رفع آداء المؤسسات والمساعدة على اتخاذ القرارات ولعل من أهمها تلك المبنية على منظور خلق القيمة التي تهدف إلى إرضاء الأطراف المهتمة بالمؤسسة خاصة المساهمين، لذا سوف نساهم من خلال هذا المبحث استعراض مؤشرات الأداء وتحليلها وتلخيص حدود كل مؤشر، الأمر الذي يساعد في تبني النموذج المناسب لقياس أداء المؤسسة

المطلب الأول: مؤشر بنية الأعمال الجزائرية

سوف نقوم بتسليط الضوء على وضعية مناخ الأعمال الجزائري ومكانة تنافسية اقتصاده مقارنة مع مجموعة من الدول العربية وفقا لتحليل مختلف المؤشرات الصادرة عن بعض الهيئات والمنظمات الدولية في تصنيفها.

- مؤشر الحرية الاقتصادية.
- مؤشر التنافسية العالمي.
- مؤشر مدركات الفساد.
- مؤشر المركب للمخاطر القطرية.
- مؤشر الشفافية
- مؤشر سهولة أداء الأعمال.

مؤشر الحرية الاقتصادية: يعتبر وسيلة لقياس هيمنة الحكومة على الاقتصاد وتأثيره في كافة الحياة الاقتصادية، السياسية، وعلاقاتها الخارجية ففي سنة 1995 أصدر معهد formation héritage بالتعاون مع صحيفة well street مؤشر الحرية الاقتصادية يقسم المؤشر درجات الحرية إلى 05 أقسام كما في المؤشر في آخر تقرير له لسنة 2019، 180 دولة منها 20 دولة عربية، أما عن العوامل التي يقيسها بشهر على 51 متغير ضمهم في عشر مجموعات مقسمة إلى أربعة محاور:

- **حكم القانون:** تتوقف على تمكين الأفراد وعدم التمييز والمنافسة في الأسواق التي تتحقق إلى سيادة القانون.
- **محدودية الحوكمة:** يعكس مدى الاعتماد على آلية السوق واختيار تخصيص الموارد، وتقاس من خلال الحرية الجبائية والإنفاق الحكومي[1].
- **الكفاءة التنظيمية:** تشمل كل من حرية ممارسة الأعمال، حرية العمر، الحرية النقدية.
- **الأسواق المفتوحة:** تشمل حرية التجارة، حرية الاستثمار والحرية المالية fondationذ

[1]- بكطاش فتيحة، بوغرارة أحلام، تحليل تطور مؤشرات بيئة أداء الأعمال في الجزائر، جامعة الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 05 (خاص)، اكتوبر 2020، ص 324.

بلغ عدد الدول سنة 2019 المشاركة في مؤشر الحرية الاقتصادية 186 دولة، اعتلت الجزائر المرتبة 171 عالميا والإمارات العربية المتحدة المرتبة 09 عالميا تليها قطر في المرتبة 28 عالميا ثم البحرين في المرتبة 54 عالميا والكويت في المرتبة 90 عالميا[1].

1. **مؤشر الحرية الاقتصادية:** بأن إصدار التقرير السنوي للحرية الاقتصادية العالمي والذي يعتبر أحد أهم الأنشطة البحثية التي تصدر عن معهد héritage fondation وصحيفة well street عام 1995 بهدف قياس مدى التجانس بين السياسات المتبعة لدى الدول ومؤسساتها، جهات حقوق الملكية الخاصة للأصول وتعزيز روح المبادرة والإبداع، كما يساهم مؤشر الحرية الاقتصادية في إعطاء صورة عامة حول مناخ الاستثمار في البلد، كما ازدادت أهمية مؤشر الحرية الاقتصادية من قبل المستثمرين بالدرجة الأولى كذلك أصحاب القرار والمسؤولين لجهة خلق القرار الإيجابي عن البلد كما يعتمد على 10 عوامل وهي:

- السياسات التجارية (كمعدل التعريفة الجمركية)
- وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة (كالهيكل الضريبي للأفراد والشركات).
- حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد.
- تحقيق الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر.
- وضع القطاع المصرفي والتمويل.
- مستوى الأجور والأسعار.
- حقوق الملكية الفردية.
- التشريعات والإيرادات الإدارية والبيروقراطية.
- أنشطة السوق السوداء[2].

2. **مؤشر التنافسية العالمي:** يصدر مؤشر التنافسية العالمية عن المنتدى الاقتصادي العالمي سنويا منذ 1979 ويعتبر وسيلة مهمة في تشكيل السياسات الاقتصادية وتوجيه القرارات وتأثيرها على الأوضاع التنافسية العالمية بالتعاون مع مركز التنمية الدولية التابع لجامعة هارفرد بالولايات المتحدة الأمريكية ويغطي هذا المؤشر 141 دولة في آخر تقرير سنة 2019 وفي سنة 2000 تم تطوير مؤشر تنافسية النمو وتنافسية الأعمال وفي سنة 2004 تم تطوير مؤشر التنافسية العالمية وأصبح يشتمل على مختلف العوامل، وفي تقرير التنافسية العالمي سنة 2018 تم إجراء تغييرات جوهرية ليشتمل المؤشر المرئي على أربعة مجموعات (بنية اقتصادية تمكينية ورأس الأعمال البشري، الأسواق وبنية الابتكار) من المؤشرات الفرعية كانت ثلاثة مجموعات

[1]– بكطاش فتيحة، بوغرارة أحلام، تحليل تطور مؤشرات بيئة أداء الأعمال في الجزائر، المرجع السابق، ص ص: 324،335.

[2]– ريحان الشريف، هوام لمياء، دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري، دراسة تحليلية تقييمية للعلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، مجلة كلية بغداد، 2013، ص ص: 84–85.

(المتطلبات الأساسية، معززات الكفاءة وعوامل الابتكار والتطور) كما تم تخفيض محاور المؤشرات من 114 إلى 98 دولة مؤشر مع استخدام عدد أكبر من مؤشرات البيانات الإحصائية.

في تقرير التنافسية العالمية سنة 2019 تم استبدال مؤشرات وإضافة مؤشرات جديدة وأحدثت تغييرات والتي كانت من شانها زيادة المؤشرات من 98 إلى 103 واستخدام في التقرير درجات من 0 إلى 5 بدلا من 1 إلى 07 وهذا من أجل إعطاء معنى لدرجات كل مؤشر حيث أن الدول التي تحقق معدل يقترب من 100 تكون في وضعية تنافسية أفضل.

كما شمل التقرير لسنة 2019 مشاركة 19 دولة عربية في التصنيف من بين 111 دولة[1].

2.1- مؤشر التنافسية العالمية: يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي بالتعاون مع مؤسسة عالمية وأداة لتفحص نقاط القوة والضعف في بيئة الأعمال فيكون بين مؤشرين فرعيين:

مؤشر النمو للشفافية: يستند إلى ثلاث مؤشرات فرعية: مؤشر تكنولوجي، مؤشر المؤسسات العامة، مؤشر البيئة الاقتصادية الكلية.

مؤشر الأعمال التنافسية: يستند إلى مسوحات تقيس قدرة الوحدات الاقتصادية على صعيد المنشأة يفي تحقيق التنافسية.

يقيس مدى تفشي الفساد في الدولة وتأثيرها على مناخ الاستثمار وتتراوح قيمة المؤشرين 0الذي يعني درجة فساد عالية و 100 الذي يعني درجة شفافية عالية[2].

3. **المؤشر المركب للمخاطر القطرية:** يصدر شهريا عن مجموعة (the political risk services) "PRS" من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية International Country Risk Gmide (IRG) منذ عام 1980، حيث يهدف إلى قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار وهو يغطي 140 دولة من بينها 18 دولة عربية يتكون هذا المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية وهي:

- مؤشر تقييم المخاطر الهيكلية (يشكل 50% من المؤشر المركب).
- مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (يشكل 25 % من المؤشر المركب).
- مؤشر تقيم المخاطر المالية (يشكل 25 %من المؤشر المركب).

كما يقسم المؤشر الدول إلى خمس مجموعات بحسب درجة المخاطرة كما يلي:

من 0 إلى 49.5 دول ذات درجة مخاطرة مرتفعة جدا /من 50 إلى 59.5 دول ذات مخاطرة مرتفعة

من 60 إلى 69.5 دول ذات مخاطرة معتدلة / من 70 إلى 79.5 دول ذات مخاطرة منخفضة

من 80 إلى 100 دول ذات مخاطرة منخفضة جدا.

---

[1]- بعطاش فتيحة، بوغرارة أحلام، تحليل تطور مؤشرات بيئة أداء الأعمال في الجزائر، المرجع السابق، ص ص: 326، 327.

[2]- جمال لطرش، بيئة الأعمال ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة، الجزائر، 2017-2018، ص ص 22،23.

مما يعني أن درجة المخاطرة تنخفض كلما ارتفع المؤشر في حين ترتفع درجة المخاطرة في حال انخفاضها[1].

4-1- مؤشر الشفافية:

يتصدر مؤشر الشفافية الدولية السنوي مؤشر الشفافية أو النظرة للفساد سنة 1995 لتعكس درجة التحسن في ممارسة الإدارة الحكومية ويستند المؤشر إلى 11 مسحا ميدانيا قامت به 07 مؤسسات مستقلة ترصد آراء المستثمرين المحليين والأجانب والمتعاملين مع الإدارات الحكومية حيث تتراوح قيمة المؤشرين بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية و100 الذي يعني درجة شفافية عالية[2].

5- **مؤشر سهولة أداء الأعمال:** يقيس مؤشر سهولة أداء الأعمال في قاعدة بيانات بيئة الأعمال التي تصدر سنويا من البنك الدولي والمؤسسات الدولية منذ عام 2004 مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية يتكون المؤشر من متوسط عشرة مؤشرات فرعية تكون بمجملها قاعدة بيانات أداء الأعمال وتشمل تلك المؤشرات بدء المشروع التعامل مع التراخيص، توظيف العاملين، تسجيل الملكية، الحصول على القروض، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود تنفيذ العقود وإغلاق المشروع[3].

5-1- تم استحداث مؤشر سهولة أداء الأعمال ضمن تقرير بيئة الأعمال الذي يصدر سنويا منذ 2004 عن مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية وينظر هذا المؤشر كأنه أداة استراتيجية تقيم مدى تأثير القوانين والإجراءات على التنمية الاقتصادية في دول العالم ويتكون كما ذكرنا من متوسط عشرة مؤشرات فرعية بمجملها قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال[4].

3-1- المؤشر المركب للمخاطر القطرية: يصدر شهريا عن مجموعة خدمات المخاطر السياسية من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية المتعلقة بالاستثمار، ويندرج في هذا المؤشر عدة متغيرات أهمها:

- سيادة القانون والنظام.
- مصداقية الممارسة الديمقراطية.
- معدل النمو الاقتصادي.
- استقرار سعر الصرف معدل التضخم إلى غيرها من المتغيرات[5].

---

[1]- ريحان الشريف، هوام لمياء، دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري، مرجع سابق، ص ص: 83، 84.

[2]- جمال لطرش، بيئة الأعمال ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة، الجزائر، 2002-2017، ص ص: 109-110.

[3]- ريحان الشريف، هوام لمياء، دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري، مرجع سابق، ص: 87.

[4]- بعطاش فتيحة، بوغرارة أحلام، تحليل تطور مؤشرات بيئة أداء الأعمال في الجزائر، المرجع السابق، ص: 330.

[5]- جمال لطرش، بيئة الأعمال ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة، الجزائر، 2002-2017، ص: 113.

4. **مؤشر الشفافية:** تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا الشفافية أو النظرة للفساد منذ 1995 لتعكس درجة التضخم في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية بغرض تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد، يقوم مؤشر الشفافية عبر مختلف مصادر المعلومات تحديد مدى تفشي الفساد وتأثيره على مناخ الاستثمار، يستند المؤشر إلى 14 مسحا ميدانيا، قامت به 07 مؤسسات دولية مستقلة ترصد آراء المستثمرين المحليين والأجانب والمتعاملين مع الإدارات الحكومية كما أدخلت مؤشر بنية الأعمال ومؤشر الضبابية لأول مرة ولابد لقبول الدولة المؤشر من أن يكون قد تم فيها إجراء 03 مسوحات الرأي حول النظرة للفساد على الأقل.
وتتراوح قيمة المؤشرين بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية و10 الذي يعني درجة شفافية عالية[1].

المطلب الثاني: مؤشرات الأداء المؤسساتي في ظل بيئة الأعمال الجزائرية:

تتمثل مؤشرات الأداء المؤسساتي في[2]:

1- مؤشر حق التعبير والمساءلة (voice and accountability): يقيس هذا المؤشر: الجوانب المرتبطة بالحريات السياسية، والانتخابات الحرة والنزيهة، وحرية الصحافة، والحريات المدنية، والحقوق السياسية، ودور العسكر في السياسة، والتغيير الحكومي، وشفافية القوانين والسياسات كما يقيس المؤشر مقدار مشاركة المواطنين في اختيار حكوماتهم، وحرية التعبير والعمل العام والإعلام.

2- مؤشر الاستقرار السياسي (politicalstability): يقيس هذا المؤشر المفاهيم التالية: ظهور حالة من عدم الاستقرار أو حدوثها، توترات إثنية، أو نزاع مسلح، أو قلاقل اجتماعية أو تهديد إرهابي، أو صراع داخلي، أو تشتت الطبقة السياسية، أو تغييرات دستورية أو انقلابات عسكرية، ويقيس المؤشر عوامل استقرار النظام السياسي في وجه الأخطار الداخلية والخارجية.

3- مؤشر فاعلية الحكومة (governmenteffectiveness): يقيس هذا المؤشر المفاهيم التالية: نوعية الجهاز البيروقراطي، تكاليف المعاملات، نوعية الرعاية الصحية العامة، نوعية الخدمات العامة المقدمة، ونوعية الخدمات المدنية ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، كما يقيس فعالية وضع السياسات وتطبيقها في هذه المجالات ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات.

4- نوعية الأطر التنظيمة(regulatoryquality): يقيس هذا المؤشر المفاهيم التالية: حدوث تدخلات سياسات في حرية السوق مثل التحكم بالأسعار، والرقابة غير الواقية على البنوك، الضبط المفرط في مجالات

[1]- ريحان الشريف، هوام لمياء، دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري، مرجع سابق، ص:86.

[2]- وائل محمد جبريل، عبد العزيز علي صداقة، صقر حمد الجباني، واقع الاقتصاد المؤسسي في ليبيا من خلال مؤشرات الحوكمة، دراسة تحليلية قياسية عن الفترة 1996-2018، جامعة عمر المختار.

التجارة الخارجية وتأسيس المشاريع، كما يقيس قدرة الحكومة على وضع وتطبيق سياسات ناجحة تتيح المجال وتشجع تطور القطاع الخاص.

5- مؤشر سيادة القانون (rule of law): ينطوي المؤشر على عنصرين هما: حيادية القوانين، ومدى تقيد والتزام المواطنين أو الزامهم بها. بمعنى أن الجميع، حكاما ومسؤولين، ومواطنين يخضعون للقانون ولا شيء يسمو على القانون. وعلى سبيل المثال يجب أن تطبق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع وأن توافق هذه القوانين معايير حقوق الإنسان وتكون ضمانة لها ولحريات الإنسان الطبيعية.

6- مؤشر مدركات الفساد (control of corruption): يعرف المؤشر الفساد بأنه سوء استغلال الوظيفة العامة أو السلطة من أل مصالح خاصة، وعلى سبيل المثال قبول الموظفين الحكوميين الرشاوي في أثناء المشتريات والعمولات واختلاس الأموال العامة. ويقيس المؤشر مدى ادراك المسؤولين في الدولة لوجود الفساد. ومدى امكانية استغلال النفوذ والأموال العامة للمصلحة الشخصية على كل المستويات، والقدرة على الاستلاء عليها من قبل النخب السياسية والاقتصادية. وتشير منظمة الشفافية الدولية في تقريرها على الفساد في عام 2008، بالقول أن الفساد ربما كون مسألة حياة أو موت في الدول الأكثر فقرا لا سيما عندما يكون الأمر متعلقا بالمال الواجب توفيره للمستشفيات أو المياه الصالحة للشرب.

المبحث الثاني: قراءة وتحليل لمؤشرات أداء الأعمال وانعكاساتها على الاستثمار الأجنبي المباشر

من الممكن جدا فهم كيفية تأثير الظروف الاقتصادية والتجارية على استجابة المستثمرين الأجانب، من خلال مراعاة وتحليل مؤشرات أداء الأعمال في تقييم أدائها المالي وعملياتها التجارية التي يمكن مراعاتها عند تحليل أداء الأعمال، حيث يعتبر أداء الأعمال أحد المعايير الرئيسية التي يستند إليها المستثمرون الأجانب لاتخاذ قرارات الاستثمار، ومن خلال ما سبق سنتطرق في هذا المبحث إلى تحليل المؤشرات النوعية لأداء الأعمال، ثم عرض مؤشرات الأداء المؤسساتي.

المطلب الأول: تحليل المؤشرات النوعية لأداء الأعمال في الجزائر

يمكن النظر إلى عدد من المؤشرات الرئيسية التي توفر لمحة عن قوة وتطور القطاع الاقتصادي والأعمال، وفيما يلي سنعرض بعض المؤشرات التي يمكن مراعاتها، وتتمثل في:

1- مؤشر الحرية الاقتصادية:

يساعد مؤشر الحرية الاقتصادية في تقييم مدى وجود بيئة اقتصادية مفتوحة على المنافسة وتحقيق الحرية الاقتصادية للأفراد والشركات، حيث أن هذا المؤشر يتم إصداره سنوية لقياس الحرية الاقتصادية في البلدان على أساس عدة عوامل مثل حقوق الملكية، وحرية التجارة، وحرية العمل، وحجم التدخل الحكومي، ومستوى الفساد.

الجدول رقم (2-1): يمثل ترتيب الجزائر وفق مؤشرات الحرية الاقتصادية (2015-2022)

السنوات	2015		2016		2017		2018		2019		2020		2021		2022	
البلد	المرتبة	المؤشر	المرتبة	المؤشر	المرتبة	المؤشر	المرتبة	المؤشر	المرتبة	المؤشر	المرتبة	المؤشر	المرتبة	المؤشر	المرتبة	المؤشر
الجزائر	157	48.9	154	50.1	172	46.5	172	44.7	171	46.2	169	46.9	162	49.7	167	45.8

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع: https://www.heritage.org/index

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر تراجعت في مؤشر الحرية الاقتصادية وبدرجات متفاوتة، وعلى الرغم من المساعي الحثيثة للجزائر في محاولة تحسين مناخ الاستثمار، إلا أنها تحتل مراتب متأخرة في مؤشر الحرية الاقتصادية، بتحقيقها مؤشرات أقل من المتوسط العالمي، ويرجع هذا التأخر إلى أسباب عدة من بينها البيروقراطية، كما أن أداءها متواضع خاصة فيما يتعلق بحرية التجارة والاستثمار، كما أنها تصنف من أقل الدول انفتاحا وحرية من الناحية الاقتصادية، وهذا نتيجة عديد العوامل منها التصدي للأزمات النفطية خاصة سنة 2015، وهو ما يلاحظ من خلال نتائج الجدول انخفاض مؤشر الحرية الاقتصادية لسنوات 2015-

2018، ليبدأ في الارتفاع ابتداء من سنة 2018 نتيجة تدعيم القطاع الخاص ومنح الامتيازات لجلب الاستثمار الأجنبي في محاولة للتنويع الاقتصادي والخروج من التبعية.

صنفت الجزائر أنّها دولة مكبوتة اقتصادياً بسبب ضعف أدائها في حماية حقوق الملكية، وصعوبة الوصول إلى الائتمان، والقيود المفروضة على الملكية الأجنبية، ومناخ الأعمال الطارد للاستثمارات الأجنبية، والتدابير الحمائية والقيود الصارمة المفروضة على الواردات وتخلُّف النظام المصرفي ومحدودية نطاقه وتأثيره.

مؤشر مدركات الفساد :

الجدول رقم (2-2): تصنيف الجزائر في مؤشرات مدركات الفساد للفترة (2017-2022)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
القيمة	36 من 010	34 من 100	33 من 100	35 من 100	35 من 100	36 من 100	33 من 100	33 من 100
الترتيب	88	108	112	105	106	104	117	116
عدد الدول	168	176	180	180	180	180	180	180

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على https://www.transparency.org/

حسب الجدول أعلاه نلاحظ أن مؤشر مدركات الفساد في الجزائر لم يعرف تطورا كبيرا، مما يدل على أن الجزائر حسب رأي المنظمات الدولية ورجال الأعمال الأجانب في التقارير السنوية التي تصدرها منظمة الشفافية الدولية والذي يتم فيه استقصاء شركات دولية ومحلية حول عقبات ممارسة أنشطة الأعمال في دولة ما، فإن الفساد يعتبر ثالث أكبر عقبة من حيث الأهمية، ابتداء من سنة 2015 كانت درجة المؤشر 36 درجة، وبقية الجزائر تحتل المرتبة 88 من أصل 168 دولة، ورغم التحسن الطفيف في ترتيب الجزائر في سنة 2018، احتلت الجزائر المرتبة 105 من أصل 180 دولة بمعدل 35 نقطة من أصل 100، مقارنة بسنة 2017 إذ احتلت الجزائر المرتبة 112 عالميا من أصل 180 دولة أي بمعدل 33 نقطة، أما في سنة 2019 احتلت المرتبة 106 من أصل 180 دولة بـ 106 نقطة، وفي سنة 2020 احتلت المرتبة 105 من أصل 180 دولة وهي في تحسن مستمر، ولكنه الأسواء في سنتي 2021 و2022 إذ بلغت الجزائر نقطة 33 من أصل 100 نقطة واحتلت المرتبة 117 و116 على التوالي.

كل هذه الإحصائيات تدل على أن الجزائر تبقى ضمن مجموعة البلدان المتأخرة في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه وضمان الشفافية والنزاهة راجع لعمليات اختلاس ونهب المال العام، الشاوي، وسوء استغلال الوظيفة..الخ.

مؤشر التنافسية العالمي

الجدول رقم (2-3): مؤشر التنافسية للدولة الجزائرية (2016-2020)

مؤشرات السنوات	2017-2016	2018-2017	2019-2018	2020-2019
الترتيب	87	86	92	89
القيمة	138	137	140	141

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمي للسنوات 2007-2020

يبين الجدول تحسن الجزائر المستمر في التنافسية خلال السنوات خصوصا في سنة 2016 و2017، ما يفسر ذلك القوانين الضريبية ومعدلات الضريبة وإمكانية الحصول على التمويل، من أهم المشكلات التي تواجه رجال الأعمال حين مزاولتهم الأعمال في الجزائر، بالرغم من توافرها على العديد من المزايا كحجم السوق والمؤهلات البشرية التي تمتاز بها الجزائر، كما عرفت الجزائر تراجعا خلال السنوات الموالية، وحسب آخر تقرير للتنافسية العالمية لسنة2019 احتلت الجزائر المرتبة 89 من بين 141 دولة بتسجيل تقدم بثلاث درجات على السنة التي سبقتها.

مؤشر سهولة أداء الأعمال العالمي

الجدول رقم (2-4): تطور ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية لسهولة أداء الأعمال العالمي

المؤشرات الفرعية	2016		2017		2018		2019		2020		2021	
	القيمة	الرتبة	القيمة	الرتبة	القيمة	الرتبة	القيمة	الرتبة	القيمة	الرتبة	القيمة	الرتبة
بدء المشروع	76.05	145	77.54	142	77.54	145	78.07	150	78.0	152		
تراخيص البناء	64.05	122	71.02	77	58.89	146	63.28	129	127	65.3		
الحصول على الكهرباء	57.36	130	60.38	118	60.36	120	69.35	106	72.1	102		
حماية المستثمرين	33.33	174	3.33	173	3.33	170	35	168	20	179		
دفع الضرائب	45.03	169	53.99	155	54.11	157	53.91	156	53.9	155		
التجارة عبر الحدود	24.15	176	24.15	178	24.15	181	38.43	173	38.4	172		
تنفيذ العقود	55.49	106	55.49	102	55.49	103	54.78	112	54.5	113		
تسوية حالات الإعصار	47.67	73	47.67	74	49.24	71	49.24	76	49.2	81		
المؤشر العام	45.72	163	47.76	156	46.71	166	46.65	157	48.6	157	48.6	157

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير البنك الدولي 2016-2022

من خلال الجدول نلاحظ أنه في الفترة 2016-2020 تراوح ترتيب الجزائر بين 156 و166 من أصل 190 دولة، كان أحسنها في 2017، حيث حصلت على الرتبة 156 والأسوء في 2018 على الرتبة 166،

لتستقر في الرتبة 157 في 2019 و2020.، وهذا يدل على أن الجزائر بحسب هذا الترتيب مصنفة ضمن الدول التي تمتاز بصعوبة في ممارسة الأعمال خلال فترة الدراسة، أما قيمة مؤشر، فقد عرفت التذبذب، حيث حصلت الجزائر على 45.72 في عام 2016 هو أقل أداء خلال الفترة، في حين حصلت على أفضل أداء 49.65 في عام 2017، وهو مؤشر دون الوسط، حيث يبعد أفضل أداء للجزائر بـ 41.35 عن أفضل أداء (100).

جاء ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال في المرتبة 157 عالميا بعدما كان ترتيبها 166 عالما خلال سنة 2018 و156 عالما خلال سنة 2017، وهي بالآتي من البلدان التي لم تحقق تغييرا كبيرا في مؤشرات البنك المعتمدة خلال هذه المرحلة رغم الإصلاحات الاقتصادية المتخذة، حيث سجل التقرير أن الجزائر لا توافر مناخا جذابا للاستثمار بالنظر إلى عوامل عديدة وهي:

– **مؤشر بدء النشاط التجاري:** يسجل هذا المؤشر التحديات التي تواجه الشركات والمؤسسات الاقتصادية ورجال الأعمال عند البدء في المشروع، من خلال استقراء الجدول السابق يمكن لنا القول أن الجزائر لم تشهد أي تحسن في هذا المؤشر بل بالعكس عرفت تراجعا خلال السنوات الأخيرة، يعود ذلك إلى إجراءات تأسيس المشروع الجديد والوقت المستغرق لذلك.

– **استخراج تراخيص البناء:** يقيس هذا المؤشر الإجراءات والوقت والتكلفة اللازمة لبناء مستودع ويشمل ذلك الحصول على التراخيص والتصاريح، وتقديم جميع الإشعارات المطلوبة، وطلب وتلقي جميع عمليات التفتيش، والحصول على توصيلات، ومن خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر يسودها صعوبة في استخراج تراخيص البناء، خاصة من حيث تكلفة الاستخراج، ورقابة جودة البناء فيها.

– **مؤشر الحصول على الكهرباء:** يقيس هذا المؤشر الإجراءات والوقت والتكلفة اللازمة من منشأة الأعمال لتوصيل الكهرباء بصورة دائمة إلى مستودع حديث البناء، ومن خلال الجدول نجد الجزائر من الدول التي تمتاز بقلة إجراءات الحصول على الكهرباء.

– **مؤشر حماية المستثمرين الأقلية:** يقيس هذا المؤشر قوة حماية المساهمين الأقلية ضد قيام أعضاء مجلس إدارات الشركات بإساءة استخدام أصول الشركات لتحقيق مكاسب شخصية بالإضافة إلى حقوق المساهمين، وضمانات الحكومة ومتطلبات الشفافية للشركات التي تقلل من خطر التعرض للإساءة.

– **مؤشر دفع الضرائب:** يقيس هذا المؤشر الضرائب والاشتراكات الإجبارية التي يتعين على شركة متوسطة الحجم دفعها أو سحبها في سنة ما، وكذلك الإجراءات التي تمثل عبئا إداريا في دفع الضرائب.

– التجارة عبر الحدود: يقيس هذا المؤشر السلع المتبادلة تجاريا، وتضم كل من عمليات الاستيراد والتصدير، المدة الزمنية المستغرقة وكذا تكلفة كل منهما.

– **إنفاذ العقود:** يقيس هذا المؤشر الوقت والتكلفة اللازمين لتسوية نزاع تجاري من خلال محكمة الدرجة الأولى المحلية.

– **تسوية حالات الإعسار:** يقوم هذا المؤشر بدراسة الوقت والتكلفة والنتائج المتعلقة بإجراءات دعاوى إشهار الإفلاس التي تكون المؤسسات المحلية طرفا فيها، بالإضافة إلى قياس صلابة الإطار القانوني الساري على إجراءات التصفية وإعادة التنظيم.

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الأداء المؤسساتي

وضعت الجزائر منذ مباشرتها في الإصلاحات الاقتصادية مخططات تنموية تهدف في مجملها إلى إنعاش الاقتصاد الوطني، مع طرح تحدي جديد يسمى التحول إلى الاقتصاد المؤسساتي أو تجديد اقتصاد التمية، بغية إيجاد حلول مرضية للمشاكل الاقتصادية الحادة التي عرفتها الجزائر منذ انهيار أسعار النفط سنة 1986، وأزمة مشابهة لها في منتصف سنة 2014، وهذا يعكس معاناة الاقتصاد الجزائري من جانب الإطار المؤسسي أي الضعف المؤسسي بشقيه التشريعي والتنفيذي على إدارة الحكم Govermance، والتأثير السلبي في عمل المؤسسات، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف التنمية، فضلا عن استثراء الفساد المالي والإداري، ومن ثم إلى هدر الموارد المالية والمادية المتاحة، ولهذا يحتاج الوضع إلى عملية إصلاح مؤسسي قبل كل إصلاح يقوم به، لما له من أثر كبير في تحقيق ونجاح عملية التنمية، من خلال معالجة مكامن الضعف المؤسسي وتحقيق التسيير الحسن للمؤسسات واختيار السياسات الملائمة بالاعتماد على مؤشرات الشفافية، المشاركة والمساءلة، حيث كان أداء الحكومة الجزائرية في مؤشر فعالية الحكومة من سنة 2002 إلى سنة 2017 ما نبته أكثر من 30%، ومؤشر الاستقرار السياسي وانعدام العنف، قد حققت في سنة 2017 ما نسبته 14.76% ليتبين أن الجزائر من بين أضعف دول العالم المشمولة في هذا المؤشر، وبالنسبة لمؤشر جودة الأطر التنظيمية للعلاقة بين الأطراف الفاعلة في عملية الحوكمة فقد حققت الجزائر في سنة 2017 ما نسبته 10.57% وعلى الرغم من الموروث التاريخي للجزائر في التشريعات والقوانين، وموروثه الأخلاقي كمجتمع إسلامي، إلا أنه يعاني ضعفا في مؤسساته العاملة لإدارة الحكم في السياسة، الاقتصاد، الاجتماع التي تخضع إلى مجموعة من القيود المتمثلة بالقوانين والتشريعات التي أثرت على كفاءة ونوعية المؤسسات، أما وضعية مؤشر سيادة وحكم القانون في الجزائر، فقد حققت في سنة 2017، ما نسبته 19.23%، بهذا حقق المؤشر ترتيب أقل من المتوسط، من بين عدد دول العالم المشمولة بالدراسة.

إن الأمر الذي انعكس على وجه التوجه الضعيف للقطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي للمشاركة بأكثر فعالية في التنمية، وعن وضعية مؤشر إبداء الرأي والمساءلة بالجزائر والذي يقيس مدى قدرة المواطنين في المشاركة في اتخاذ القرارات، وحرية إبداء الرأي وحق المواطنين في مساءلة المسؤولين عن النتائج المحققة في الميدان الاقتصادي وغيره من الميادين، فقد حققت قيمته سنة 2017 ما نسبته 23.15% الأمر الذي يعكس عدم قدرة المواطنين في المشاركة وحرية التعبير انتقاص حرية تكوين الجمعيات.

خاتمة

في ظل التحولات والتقلبات الحاصلة في الاقتصاد الدولي، يعتبر دور الدولة في تدعيم وتحسين تنافسيتها على المستوى الدولي من بين الأمور الهامة في هذا الصدد، وذلك بتوفير بيئة أعمال ملائمة وتطبيق سياسات اقتصادية ومالية واجتماعية بغية تدعيم تنافسية النشاطات وتهيئة المناخ الاستثماري.

الخلاصة أن العالم يعيش عصرا سمي في مرحلة بعصر المعلومات، ثم أطلق عليه عصر المعرفة، فإن سمات وملامح هذا العصر وآلياته ومعاييره تختلف جذريا عن كل ما سبقها، وتفرض بالتالي على كل من يعاصره ضرورة الأخذ بالمفاهيم وآليات الجديدة والمتجددة، لذا فإن بروز المنافسة كحقيقة أساسية تحدد نجاح أو فشل المؤسسات، وبالتالي أصبحت مؤسسة في موقف يحتم عليها العمل الجاد والمستمر لاكتساب مميزات التنافسية لإمكان تحسين موقعها داخل هيكلها الصناعي أو حتى مجرد المحافظة عليه في مواجهة ضغوط المنافسين الحاليين، والمحتملين وهنا تتجلى أهمية الإستراتيجية التنافسية.

لذا فدور الدولة في تحقيق التنافسية أمر لا يختلف فيه اثنان ولا يمكن الإصلاح الاقتصادي أن ينجح إلا في ظل رؤية ورسالة واضحة للتطورات العالمية، ولكن على الرغم من الاصلاحات التي باشرتها الجزائر في شتى الميادين، وبالرغم من تحسين بعض المؤشرات الكلية إلا أن الاقتصاد الجزائري عن منافسة الاقتصاديات الأخرى كبلدان أوروبا بدليل المركز المتقهقر للجزائر في المؤشرات التنافسية الدولية في مختلف التقارير الدولية، إذ تظهر مؤشرات التنافسية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي، الضعف النسبي لتنافسية الاقتصاد الجزائري، إذ تأتي الجزائر في الرتب المتوسطة في مؤشر التنافسية العالمي الاجمالي وكذلك في مجموع المتطلبات الرئيسية

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: فعالية مؤسسات الدولة تظهر من خلال تطبيق قواعد التنافسية ومساءلة وحكم القانون وجودة الخدمات لمقدمة عن طريق الحلول المتبعة لتحسين وتطوير بيئة الأعمال صحيحة.

لأنه من خلال تطبيق قواعد التنافسية ولمساءلة وحكم القانون بالإضافة إلى جودة الخدمات المقدمة والتي اتبعتها عن طريق مجموعة من الحلول تؤدي إلى تحقيق التنمية وفعالية مؤسسات الدولة وهو سر نجاحها واستمراريتها.

الفرضية الثانية: تفشي ظاهرة الإسراف والاختلاس يعتبران من أهم العوائق الأمام تحسين البئية الاستثمارية في الجزائر صحيحة.

لأنه كلما انتشر الفساد أدى إلى تدهور البيئة الداخلية للمؤسسة وبالتالي عرقلت سيرها مما يؤدي إلى عدم تحسين البيئة الاستثمارية في الجزائر.

الفرضية الثالثة: الإصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية النتائج تكون في صالح بيئة الأعمال من ناحية الإجابة والتي تزيد من قدرتها التنافسية للدول العربية وخاصة الجزائر مما يحقق التنمية الاقتصادية صحيحة.

لأنه كلما كانت الإصلاحات بمجملها يكون لها اثر إيجابي في بيئة الأعمال، وهذا مما يؤدي إلى زيادة حدتها التنافسية والذي يؤدي بدوره إلى التنمية الاقتصادية.

نتائج الدراسة:

- مدى مساهمة بيئة الأعمال في دفع عجلة التنمية.
- تحسين مؤشرات الأداء المؤسساتي من الإصلاحات المطبقة في ظل بيئة الأعمال يرفع من القدرة التنافسية للدول العربية.
- سعي الدول الجزائرية إلى محاولة توفير وتهيئة بيئة ملائمة وأكثر جذبا للاستثمار المحلي والدولي.
- بيئة الأعمال في الجزائر جد ضعيفة رغما لامتلاكها للعديد من الإمكانيات.
- انتشار الرشوة والبيروقراطية والفساد الإداري ساهما في ضعف بيئة الأعمال في الجزائر.
- ضعف موقع الجزائر في العديد من المؤشرات الدولية راجع إلى مجموعة من العراقيل أهمها قاعدة 49-51 والتي جعلت من بيئة أعمالها غير جاذبية للاستثمار.

الاقتراحات:

بعد التطرق إلى النتائج اقترحنا مجموعة من التوصيات نوجزها فيما يلي:

- ضرورة تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية بصفة عامة ولاستكمال برامج الخوصصة في الجزائر باعتبارها قناة من قنوات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- عدم السماح لهذا الاستثمار بالسيطرة على بعض القطاعات الإستراتيجية طكقطاع المحروقات.
- القيام بعملية الترويج للفرص الاستثماري الموجودة بالجزائر على المستوى العالمي وتوفير التنافسية من خلال تقديم الإحصائيات دقيقة عن الوضعية الاقتصادية للبلاد ووضع قواعد وبيانات تسجل بدقة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر حسب كل قطاع وتوعية رجال الأعمال بضرورة القيام بالاستثمارات بدل الاعتماد على سياسة الاستيراد من الخارج.

آفاق الدراسة:

بعد التطرق لهذا البحث ومعرفتنا لمضامينه يمكن إدراج مجموعة من المواضيع منها:

-العلاقة بين حركة الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية.

-تقييم جاذبية مناخ الاستثمار في استقطاب الاستثمار الأجنبي بالجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب باللغة العربية

1. أحمد سيد مصطفى، التسويق العالمي مدخل بناء القدرة التصديرية، شركة ناس للطباعة، مصر، 2000.
2. باديس مجاني ورحمة طبول، تأثير الموارد البشرية والميزة التنافسية في البنوك الجزائرية، الجزائر، 2017.
3. السلمي علي، تطوير أداء وتجديد المنظمات، النشر، دار قباء،ط1، القاهرة، 1998.
4. طارق نوري، دور الحكومة الدائمة للتنافسية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002.
5. طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي إدريس، الإدارة الإستراتيجية منظور منهدي متعامل، 2009، دار وائل للنشر، الطبعة2، عمان، الأردن.
6. علي سلامي، إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية، دار الغريب، القاهرة، 2001.
7. فريد النجار، المنافسة والترويج التطبيقي، مؤسسة الجامعة، الإسكندرية، 2020.
8. مرسي نبيل خليل، هل يمكن للشركة النجاح بدون إعداد خطة استراتيجية، دار المعرفة الاجتماعية، 1995.
9. نيفين، التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية، جامعة فاروس، الاسكندرية.
10. وديع محمد عدنان، القدرة التنافسية وقياسها، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط،الكويت، 2002.

ثانيا: الرسائل الجامعية والأطروحات

11. برهوم أسماء، دور الإبتكار التكنولوجي في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة. 2019.
12. جمال لطرش، بيئة الأعمال ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة، الجزائر، 2002-2017.
13. سمالي، أثر التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية وتنمية الكفاءات على الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، مدخل الجودة والمعرفة، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص تسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص: 04.
14. صونيا بقعة، ترقية التنافسية العربية في ظل المتغيرات العالمية، آفاق وتحديات، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2008.
15. عطا الله، بن حبيب عبد الرزاق، تقسيم بيئة أعمال المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة سعيدة.
16. لقرط فريدة، التنافسية الدولية للاقتصاد الوطني، تجارة دولية، اقتصاد بنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2021،2022.

17. نصيرة بن عبد الرحمن، آليات تطوير الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل تحرير التجارة الخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة دحلب، البليدة، 2006.

ثالثا: المقالات العلمية

18. بكطاش فتيحة، بوغرارة أحلام، تحليل تطور مؤشرات بيئة أداء الأعمال في الجزائر، جامعة الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 05 (خاص)، اكتوبر 2020.

19. بوريش أحمد، لمربيتي نجلاء، تقييم إصلاحات بيئة الأعمال في الجزائر وفق مؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020، دراسة تحليلية احصائية باستخدام طريقة، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والإدارية، مج 9، ع1، جوان 2020.

20. حسن يوسف، داودي محمد، بيئة الأعمال كعامل محدد الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة لومبروس الأكاديمية، المركز الجامعي الجزائر.

21. ريحان الشريف، هوام لمياء، دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري، دراسة تحليلية تقييمية للعلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، مجلة كلية بغداد، 2013.

22. محمد عدنان وديع، القدرة التنافسية وقياسها، مجلة جسر التنمية، العدد211، المعهد الوطني للتخطيط، الكويت، 2003.

رابعا: الملتقيات

23. زروخيفيروز، صكر فاطمة الزهراء، دور اليقطة الاستراتيجيات في الرفع من تنافسية المؤسسات الاقتصادية الملتقى الدولي الرابع حول "المنافسة والاستراتجيات التنافسية للمؤسسة الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير،9/8 نوفمبر2010.

24. كمال رزيق وفارس ممدور، "مفهوم التنافسية" الملتقى الدولي الأول حول تنافسية المؤسسات الإقتصادية وتحولات المحيط، 30/29 أكتوبر 2002، كلية الحقوق، العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

25. كمال رزيق، تنافسية الجزائر ضمن مقتضيات التنافسية الدولية كمؤشر للأداء المتميز، مداخلة في المؤشر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 9 مارس.

26. المرصد الوطني للتنافسية، 2007، التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري، برنامج الأمم المتحدة الألماني وهيئة تخطيط الدولة 2008.

ملخص:

نحاول من خلال هذه الدراسة التطرق إلى موضوع إصلاح بيئة أداء الأعمال التي تدعم الأداء التنافسي في الجزائر مقارنة مع الدول العربية الأخرى التي مرت بعدة مراحل في مسار التنمية الشاملة، ومن خلال تحليل مؤشراتها مختلف الاستراتيجيات والإصلاحات التي اتبعتها من أجل رفع مستويات الاقتصاد الوطني لكل الدول، بالإضافة إلى تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر ومستوى جاذبية بيئة الأعمال للاستثمارات الأجنبية والذي يعتبر مؤشر عن قدرة الدول على الانفتاح الاقتصادي في ظل زيادة المنافسة والبحث عن التدفقات المالية، تبين أن أغلب اقتصاديات الدول العربية بالأخص الجزائر لابد أن تعمل جاهدة من أجل محاربة الفساد وتعزيز الشفافية وتثبيت الإصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية كأفضل لبطرق للتصدي للمواجهات والتحديات الحالية في ظل بيئة الأعمال وتنافسية الاقتصاد الحالي، بالإضافة إلى أن الأداء الجزائري في جذب الاستثمارات الأجنبية لا زال ضعيفا في استقطاب التدفقات الاستثمارية رغم الجهود الرامية لتوليد بيئة استثمارية ملائمة وناجحة بهدف تأهيل الاقتصاد الجزائري مع متطلبات العولمة.

الكلمات المفتاحية: بيئة الأعمال، الاستثمار الأجنبي، الانفتاح الاقتصادي، التنافسية الدولية.

Abstract:

Through this study, we are trying to address the issue of reforming the business performance environment that supports competitive performance in Algeria compared to other Arab countries that have gone through several stages in the path of comprehensive development, and by analysing its indicators, the various strategies and reforms that it has followed in order to raise the levels of the national economy for all countries, In addition to analysing the investment climate in Algeria and the level of attractiveness of the business environment for foreign investments, which is an indicator of the ability of countries to open up the economy in light of the increase in competition and the search for financial flows,It turned out that most of the economies of the Arab countries, especially Algeria, must work hard in order to fight corruption, enhance transparency, and establish economic and institutional reforms as the best ways to address the current confrontations and challenges in light of the business environment and the competitiveness of the current economy, in addition to that the Algerian performance in attracting foreign investments is still weak in attracting Investment flows despite the efforts to generate an appropriate and successful investment environment with the aim of qualifying the Algerian economy with the requirements of globalization.

***Keywords**: business environment, foreign investment, economic openness, international competitiveness.*